الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Université Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib

مذكرة
مقدمة من أجل نيل شهـادة الـماستر

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية

من طرف: خلوفي رزان ومعمر بشرى

العنوان

العلاقة بين الجباية البترولية والنمو الاقتصادي في ظل الصدمات النفطية بالجزائر–دراسة قياسية للفترة الزمنية (2000–2024)

تمت المناقشة: بتاريخ 14 جوان 2026، امام اعضاء اللجنة الموالية:

د.عبد الرحيم نادية	أستاذ محاضر –ا–	رئيسا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
د. بن حدو امنة	أستاذ محاضر–ا–	مشرفا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
د. عيدوني حليمة	أستاذ مساعد–ا–	ممتحنا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

الحمد لله الذي ما تمّ جهدٌ ولا اكتمل سعيٌ إلا بفضله، وما بلغ العبد غايته إلا بتوفيقه. لطالما كان هذا الإنجاز حلمًا انتظرته طويلًا، وها أنا اليوم، وبكل فخر، أُتوّج مسيرتي بالتخرج في ماستر محاسبة وجباية، فالحمد لله عند البداية وعند الختام.

إلى أبي الغالي...إلى الرجل الذي كان سندي في كل خطوة، والذي منحني القوة لأواصل حين تعبت، وزرع فيّ الثقة دون أن ينتظر مقابلًا. وجودك في حياتي نعمة لا تُقدّر، ودعمك الصامت كان أعظم من كل الكلمات.

إلى أمي...يا من كان حبها بداية كل قوة، ودعاؤها سرّ كل توفيق. يا من أعطت دون حساب، وصبرت دون كلل، وكانت لي دائمًا الحضن الذي أعود إليه مهما اشتدت الطرق.

الى إخوتي: أمينة، نسرين، وآمال، وإلى أبنائهن...إلى من كانوا لي دفء العائلة وامتداد القلب، وإلى من تقاسمت معهم الفرح والدعم في كل مراحل حياتي.

وإلى أخي سعيد...سندي الحقيقي، وظهري الذي لم ينحني يومًا، والذي كان دائمًا حاضرًا وقت الحاجة، يدعم ويشجع دون تردد. أنت القوة التي أستمد منها ثباتي.

إلى جدتي رحمها الله، التي لم تغب عن قلبي يومًا، أسأل الله أن يتغمدها بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته.

الى صديقتي صفاء في الغربة تبقى الأرواح التي نحبها أقرب إلينا من كل المسافات، وأنتِ واحدة منها.

إلى صديقتي الغالية بشرى لم تكوني مجرد صديقة دراسة، بل كنتِ أختاً سندتني في اللحظات الجميلة والصعبة، ووهبتِ لي معنى الوفاء الحقيقي.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة، كلٌّ باسمه، أهدي ثمرة جهدي هذا.

رزان

الإهـــــــداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، الحمد لله الذي وفقني وأعانني حتى بلغت هذا اليوم."

أهدي ثمرة جهدي وتخرجي الى من كانا نور طريقي وسندي في الحياة سبب وجودي النور التي تضيء طريقي، إلى أبي الغالي وأمي العزيزة، أطال الله في عمرهما وحفظهما لي، فبفضلهما ودعائهما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم.

وإلى أخواتي الغاليات رانيا وريتاج، رفيقات القلب والروح، وأخي الوحيد عادل شكرًا لكل حب ودعم قدمتنه لي.

كما أهدي هذا النجاح إلى محمد رفيق الدرب، الذي كان دائم التشجيع والمساندة في كل المراحل.

إلى حبايب قلبي ميار نافع ويانيس

والى الأخت والصديقة الوفية رزان رفيقة ايامي الصعبة

الى استاذتي المشرفة التي يتشرف بها كل من عرفها لجميل اخلاقها وواسع علمها وأدبها بن حدو آمنة

وإلى عائلتي الكبيرة والصغيرة، صديقاتي وزملائي وكل من وقف بجانبي ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة، أهديكم هذا الإنجاز المتواضع، وأسأل الله أن يرزقكم الفرح والنجاح دائمًا.

بشرى

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل أولًا على توفيقه وإعانته على إنجاز هذا العمل، فله الحمد على نعمه التي لا تُعد ولا تُحصى.

كما أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة "بن حدو أمنة" على إشرافها على هذا البحث، وما قدّمته من دعم وتوجيه وإرشاد قيّم ساهم في إتمامه، فجزاها الله عني خير الجزاء.

وأتوجّه أيضًا بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة، ولكل من كان له فضل في هذه المسيرة العلمية، فلكم جميعًا خالص الشكر والتقدير على جهودكم ومساندتكم.

نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم

بشرى ـــ رزان

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى		الصفحة
الإهداء		
الشكر والتقدير		
قائمة المحتويات		II-IV
قائمة الجداول والأشكال		V-VI
قائمة الملاحق		VII
مقدمة عامة		ب
الفصل الأول: الإطار النظري للجباية البترولية والصدمات النفطية والنمو الاقتصادي		
تمهيد		02
المبحث الاول	عموميات حول الجباية البترولية والصدمات النفطية والنمو الاقتصادي	03
المطلب الاول	مفاهيم أساسية حول الجباية البترولية والصدمات النفطية	03
الفرع الاول	عموميات حول الجباية البترولية	03
الفرع الثاني	مفاهيم أساسية حول الصدمات النفطية	07
الفرع الثالث	الجباية البترولية وانعكاساتها على الصدمات النفطية	10
المطلب الثاني	مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	11
الفرع الاول	مفهوم النمو الاقتصادي	11
الفرع الثاني	تحديد وقياس النمو الاقتصادي	13
الفرع الثالث	فوائد وأعباء النمو الاقتصادي	16
المبحث الثاني	الدراسات السابقة والقيمة المضافة	17
المطلب الاول	الدراسات السابقة	17
الفرع الاول	الدراسات السابقة باللغة العربية	17
الفرع الثاني	الدراسات السابقة باللغة الاجنبية	19
المطلب الثاني	ملخص عن الدراسات والإضافة العلمية	21
الفرع الاول	ملخص عن الدراسات	22
الفرع الثاني	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	25

فهرس المحتويات

خلاصة		26
الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر الجباية البترولية والصدمات النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر (2000-2004)		
تمهيد		28
المبحث الاول	دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة	29
المطلب الأول	دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الجباية البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر	29
الفرع الاول	دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الجباية البترولية في الجزائر	29
الفرع الثاني	دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر	31
المطلب الثاني	النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة	32
الفرع الاول	نموذج الدراسة	32
الفرع الثاني	وصف متغيرات الدراسة	33
المبحث الثاني	خطوات تقدير نموذج أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي بالجزائر	34
المطلب الاول	اختبار جذر الوحدة Unit Root	34
الفرع الاول	دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى	34
الفرع الثاني	دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول	35
المطلب الثاني	تطبيق منهج الانحذار الذاتي ARDL	36
الفرع الاول	تقدير نموذج ARDL	36
الفرع الثاني	منهج اختبار الحدود Approach Testing Bounds	38
الفرع الثالث	تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UCEM	39
الفرع الرابع	اختبارات صلاحية النموذج	39
الفرع الخامس	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM and CUSUMSQ Test)	41
الفرع السادس	تفسير نتائج الدراسة	42
خلاصة		45
خاتمة عامة		47

فهرس المحتويات

قائمة المراجع		49
الملاحق		53
الملخص		

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	12
02-01	يوضح ملخص عن الدراسات السابقة	21
01-02	يوضح متغيرات دراسة أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي	33
02-02	نتائج اختبارKPPS للاستقرارية عند المستوى	34
03-02	نتائج اختبارKPPS للاستقرارية عند الفرق الاول	35
04-02	يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	36
05-02	نتائج اختبار Bounds Test	38
06-02	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	39
07-02	نتائج اختبار التباين	40
08-02	نتائج اختبار تجانس التباين البواقي	40
09-02	نتائج اختبار Ramesy	40

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	12
01-02	يوضح مؤشرات أسعار النفط بالجزائر (2000–2024)	29
02-02	يوضح مؤشر الإيرادات النفطية بالجزائر (2000–2024)	30
03-02	يمثل مؤشر الصادرات النفطية بالجزائر (2000–2024)	31
04-02	يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000–2024)	32
05-02	يوضح درجة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة	37
06-02	يمثل نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	41
07-02	يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي	41

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملاحق	الصفحة
01	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى لاختبار ADF في ثلاث نماذج	35
02	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند الفرق الاول لاختبار ADF في ثلاث نماذج	36
03	نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	37
04	نتائج اختبار test Bounds	38
05	تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	39
06	اختبار ثبات التباين	40
07	اختبار تجانس التباين البواقي	40
08	اختبار RAMSEY	40

مقدمة عامة

مقدمة عامة

توطئة:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية للدولة، وذلك لكونه يمثل الخلاصة العامة للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، بالإضافة إلى كونه المؤشر الاقتصادي الأهم الذي يعبر عن درجة تقدم وتحسن المستوى الاقتصادي للدولة.

ولقد سعت معظم الدول ومنها الجزائر إلى تحقيق هذا الهدف، والمتمثل في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي باستمرار وبشكل مستدام، عن طريق إعداد وتنفيذ برامج تنموية هادفة إلى تنمية البنية التحتية وتطوير القاعدة الهيكلية للاقتصاد الوطني، والمساهمة في ترقية الحركة الإنتاجية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة، ونظراً لكون هذا الهدف يحتاج إلى ميزانية ضخمة فكان لابد من البحث عن مصادر مالية لتمويل برامج وخطط التنمية، حيث أن الجزائر اعتمدت على مداخيلها من الجباية العادية والجباية البترولية خاصة، وأن هذه الأخيرة تمثل مجموع الموارد الضريبية.

وهذا نظراً لكون الجزائر دولة بترولية بالدرجة الأولى تعتمد في إيراداتها على إنتاج وتصدير المحروقات.

فالجزائر تعتبر من أهم الدول التي تنتمي إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك)، لذا اهتمت بالجباية البترولية واعتبرتها في سياستها الاقتصادية، فنجد أن هذه الجباية تمثل حصة الأسد في تغطية نفقات الدولة، بالإضافة إلى الدور الذي يمارسه قطاع المحروقات بصفة عامة باعتباره المصدر الأساسي للتمويل من خلال مساهمته الفعالة في تنمية القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة الذي يمد بالمواد الأولية لصناعة الأسمدة والمبيدات، كما يعتبر هذا القطاع المصدر الرئيسي للعملة التي يمول بها الاقتصاد الوطني.

وقد بادرت الجزائر إلى وضع إصلاحات واسعة في كافة القطاعات، ومن بينها الجباية لرفع من المردود المالي من جهة خصوصاً وأن الجزائر تعتمد كثيراً في إيراداتها على العائدات البترولية والتي تبقى دائماً عرضة للأزمات الدورية التي تعرفها أسعار البترول، ومن جهة أخرى فهي تسعى من وراء هذه الإصلاحات إلى تحسين فعالية الهيكل الضريبي مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتمكن من القضاء على الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الجزائر، ومن هنا نستخلص الدور الهام للجباية البترولية فهي تعد ورقة هامة في يد الدولة تمكنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما تمكنها من استهداف معدل النمو الاقتصادي.

1-إشكالية الدراسة: ما هو أثر الجباية البترولية والصدمات النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة 2000 إلى 2024؟

2-الأسئلة الفرعية: تتفرع هذه الإشكالية من مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ماهي أهم مؤشرات قياس الجباية البترولية؟
- ✓ ماهي أهم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الجباية البترولية والنمو الاقتصادي؟

- ✓ كيف تؤثر الجباية البترولية والصدمات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3–الفرضيات : تقودنا إشكالية الدراسة إلى طرح الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: يوجد أثر إيجابي للجباية البترولية على النمو الاقتصادي بالجزائر على المدى الطويل خلال الفترة (2000-2024)

الفرضية الثانية: يوجد أثر إيجابي للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر على المدى الطويل خلال الفترة (2000-2024)

الفرضية الثالثة: يوجد أثر إيجابي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي بالجزائر على المدى الطويل خلال الفترة (2000-2024)

4–أهداف الدراسة:

- ✓ ابراز دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري
- ✓ تبيان مدى تأثير الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن للميزانية العامة للدولة

5–مبررات اختيار الموضوع :

- ✓ ارتباط الموضوع بالتخصص والرغبة الشخصية في الدراسة المواضيع القياسية.
- ✓ حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الدول العربية عامة والجزائر خاصة.

6–حدود الدراسة :

تعالج الدراسة ظاهرة اقتصادية تتعلق بالجزائر أما الإطار الزماني للدراسة فهي تتعامل مع سلسلة زمنية تغطي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2024

7–المنهج المستخدم وأدوات الدراسة :

يجب أن يتوافق النموذج المستخدم مع نوع الدراسة، لذلك اعتمدنا المنهج الوصفي بأداته التحليل في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد اعتمدنا فيه المنهج التجريبي بأداته القياس من خلال قياس الجباية البترولية مع النمو الاقتصادي باستخدام نموذج **ARDL** خلال الفترة 2000 إلى 2024 بالجزائر

8–هيكل الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة فقد فستناول فصلين مسبوقين بمقدمة عامة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

مقدمة عامة

حيث ستناول في الفصل الأول مبحثين من خلال إعطاء مفاهيم أساسية حول الجباية البترولية والصدمات النفطية والنمو الاقتصادي في المبحث الأول أما الثاني سنقدم من خلاله الدراسات السابقة والقيمة المضافة وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.

أما بالفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي سنستعرض دراسة تحليلية وقياسية لتحديد طبيعة العلاقة التي تربط مؤشرات الجباية البترولية مع النمو الاقتصادي باستخدام نموذج **ARDL** خلال الفترة الزمنية (2000-2024) بالجزائر وفي الأخير قدمنا خاتمة عامة تضمنت النتائج التي توصلنا إليه

الفصل الأول:
الإطار النظري للجباية البترولية والصدمات النفطية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تلعب السياسة المالية في البلاد دوراً إيجابياً في تحفيز النمو الاقتصادي والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي، ويقع على الدولة تحديد حجم الموارد التي يجب أن تحصل عليها والعمل على اختيار أفضل المصادر التي تراها مناسبة وفقاً للضرورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أجل هذا يجب أن تختار الدولة السياسة الجبائية الناجعة، ومن هنا تبرز أهمية جانبها المالي كأداة فعالة بإمكانها التحكم بشكل جيد في طاقات المجتمع وتعمل بالتالي على استغلال كل الموارد المادية والبشرية المتاحة لتوجيهها نحو زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وما سنحاول التطرق له في هذه الدراسة يتمثل في:

- المبحث الأول: عموميات حول الجباية البترولية والصدمات النفطية والنمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: عموميات حول الجباية البترولية والصدمات النفطية والنمو الاقتصادي

على مدى العقود الماضية، حظيت العلاقة بين الجباية البترولية والصدمات النفطية والنمو الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية. على الرغم مما حققته الدراسات النظرية والعلمية الهامة في فهم العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة، فإنها لم تسفر عن توافق واسع في الآراء بشأن عدد من الجوانب الرئيسية للدور الذي تلعبه الأسواق المالية في عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الجباية البترولية والصدمات النفطية

يشكل قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد في الدول النامية بناءا على الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن وذلك لمساهمة قطاع المحروقات في رفع كفاءة الاقتصاد.

الفرع الأول: عموميات حول الجباية البترولية

أولا: تعريف الجباية البترولية

1- تمثل الجباية البترولية نظاما ماليا متخصصا تتبناه الدول المنتجة للطاقة لضمان مشاركة قطاع المحروقات في تمويل الخزينة العامة. وتتخذ شكل إطار جبائي خاص يطبقُ على الشركات العاملة في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز، حيث تشكل ركيزة أساسية في السياسة المالية للدول المعتمدة على الموارد الطاقوية.

تعريف الجباية (الاقتطاع المالي): الاقتطاع المالي هو فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص. (عودة،2004، ص45)

تعريف البترول: كلمة Ptroleum وهي من أصل يوناني مشتقة من Petro وتعنى الصخر وتعنى الزيت Oleun وبذلك يكون معناه زيت الصخر. وقد حفر أول بئر بحثا عن البترول في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وعثر عليه عام كلمتين 1959 على عمق 69.5 قدم. (وحيد،2013، ص04)

الجباية البترولية هي جميع الضرائب التي تدفع مقابل رخصة استغلال ما في باطن الأرض من بترول

-كل ما يحدد الوعاء الضريبي سواء كان تصفية أو تحصيل بشرط أن يكون في مجال الجباية البترولية

-هي كلما قررته قوانين المحروقات بالنسبة لنظام الجبائي لجميع الأنشطة البترولية المذكورة في المادة 83 من القانون 05/07 وجميع الإتاوة المتمثلة في:

- الرسم الذي يدفع شهريا على دخل البترولي

-الضريبة الشهرية التي تدفع على ناتج الأرباح؛

-جميع الحقوق ورسوم الواردة في المواد 52.31.67.53 من القانون 07/05 لسنة 2005

-والجباية البترولية هي عملية معقدة ولها خصوصيات كثيرة وتعتبر أهم مصدر إيرادات بالنسبة لدول المنتجة لنفط.

من مختلف التعاريف يمكن القول إن الجباية البترولية هي مجموعة الاقتطاعات المالية والرسوم التي تفرضها الدولة على استغلال مواردها الطبيعية من البترول، وتعد مصدر ا لتمويل الميزانية العامة، خاصة في الدول المنتجة للنفطً .

ثانيا: أنواع الجباية البترولية

تتنوع الجباية البترولية من حيث الأنواع إلى جباية قبلية وتكون في مرحلة البحث وجباية بعدية تكون في مرحلة الاستغلال وهي كما يلي:

1**–ضرائب مرحلة الاستكشاف** : وهي مرحلة قبلية تسبق مرحلة الإنتاج ويتم فيها البحث عن النفط ويتطلب هذا البحث دفع ضرائب لدولة صاحبة ملكية الأرض من أجل حق التنقيب على النفط من خلال تحديد المكان والزمان المخصصان لعملية البحث والاستكشاف وهي تقوم على ضريبتين هما :

أ. ضريبة الدخول: تدفع ضريبة حق الدخول مقابل منح ترخيص، وتقـــدر هذه الضريـــبة بمبالغ كبيـرة وقد فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية كأول من فرض الترخيص وفي بـداية السبعينات من القرن الماضي تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال وقـد دفعت مقابل ذالك. (شرقي،2003، ص03)

ب. ضريبة الإيجار: وتـدفع هاته الضريبة من طرف صاحب الترخيص الذي استفاد مـن هاته العمليـة وقـد ظهـر هـذا الأسلوب فـي أمريـــكا الشـمالية عـــندما استغلت شـركات البتـرول الأراضي المخصصة للبحث وقد صارت على نهجها الدول الأخرى

ضرائب مرحلة الاستغلال: وهي محددة بضرائب التالية:

أ. ضريبة الدخول في الإنتاج: وتتم هذه العملية عن طريق مراحل موزعة بشكل دفعات على أساس الكميات المنتجة في مكان البحث ويسقف الإنتاج يوميا إثر البحث مباشرة فكلما كانت كمية الإنتاج كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة، ويندرج الأمر على كل عمليات البحث والتنقيب والاستغلال وفقا لقانون المحروقات 07/05.

ب. ضريبة الإيجار في مرحلة الاستغلال: في هذه المرحلة يدفع الإيجار بنفس كيفية مرحلة البحث إلا أن مبلغه أكبر وبما أن المساحات التي تعطى للمستثمرين في هذا المـجال تبقى صغيرة نظرا لمبلغ الإيجار الذي يدفع سنويا وهو مبلغ ثابت طول مرحلة الاستغلال ويكون بحسب الإنتاج ويخصم من حساب الإتاوة لأنها تعتبر تكلفة من التكاليف الكلية للإنتاج.

ج. الإتاوة: تعتبر من الآليات التي تستعملها معظم الدول لأنها إيرادات ناتجة من عملية الاستغلال للموارد الطبيعية المتاحة وتعتبر من أهم الحقوق الواجبة في مجال الاستثمار النفطي وتكون الإتاوة في أغلب الأحيان نقدية وفي بعض الأحيان عينية عن طريق مدفوعات وتلزم جميع المستثمرين بأداء الإتاوة إلى الدولة صاحبة ملكية الأرض والتي يتم التعاقد معها وتحدد الإتاوة على أساس مبلغ محدد عن كل وحدة إنتاج وتتنوع معدلات فرض الإتاوة من دولة إلى أخرى بحسب كمية الإنتاج المستخرجة. (الصائغ،2010، ص246)

د. الضريبة على الدخل: تستخدم جميع الدول المستفيدة من النفط الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، فقد تبنت الدول المنتجة للنفط والتي تقوم إيراداتها على المداخل البترولية النظام الضريبي الخاص وفرض معدل

50% واستمر هذا الوضع إلى نهاية السبعينات ثم على إثر الشراكة التي حدثت بين إيران وليبيا فرضت الدول الأوربية معدل 55%، وهناك نظريتان يوضحان عملية الدخل نظرية المنبع ونظرية الزيادة في القيمة:

نظرية المنبع: يعتبر دخلا بحسب هاته النظرية ما يحصل عليه المكلف دوريا سواء كان أموال أو خدمات، وحتى يعد الإيراد دخلا وفق هذا يجب توفر التالي:

-تحديد دورته بصفة آلية ومنظمة بحيث يظهر توقيت أدائها بصفة يومية أو شهرية دون تغير وقتها.

نظرية الزيادة في القيمة: وهي أكثر النظريات شيوعا في تحديد المراد بالدخل وتعتبر هاته النظرية أن كل زيادة في الدخل إيجابية لذمة المكلف خلال فترة معينة أي كل ما يحصل عليها لمستثمر في فترة البحث أو الاستغلال عن طريق مباشرة النشاط كالأرباح الناتجة عن الإنتاج وكذلك الزيادة في قيمة الأصول الثابتة بغد النظر عن نتيجتها. ومن هنا نقول بأن هناك نظامين ضرائب، نظام ضرائب يطبق على كل الدخل ونظام ضرائب نوعي ولكن القاعدة الأساسية في ضرائب الدخل هي أنها تنصب على الدخل الإجمالي. (بن يحي،2017،ص10)

ثالثا: مكونات الجباية البترولية

1-رسم مساحي غير قابل للحسم :

يدفع سنويا للخزينة العمومية يسدده المتعامل بالدينار الجزائري أو بالدولار بسعر الصرف عن الشراء الذي يحدده البنك الجزائر يوم التسديد بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ وطبقا لأحكام المادة 55 من القانون 07/05 يتم حساب الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع وبالتالي يحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع. (بامون، 2020، ص62)

2-الإتاوة :

الأسعار القاعدية لحساب الإتاوة والضريبة والرسوم بموجب قانون رقم 07/05 هي معدلات الشهر السابق للشهر المطالب تسديد مستحقاته. (هندي،2020، ص22)

تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتحدد نسب الإتاوة على أساس كميات المحروقات المنتجة المحددة في كل عقد يتم تسديدها اما عينيا او نقدا او بوسيلة أخرى للدفع المرخص في حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة بالألف 0.1% مقابل كل يوم تأخير.

3-الرسم على الدخل البترولي :

يدفع شهريا للخزينة العمومية ويساوي الدخل البترولي قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقصا منها المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا تساوي القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن منذ بداية استغلال المحروقات الناتج عن كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال الخاضعة للإتاوة مضروبة في السعر المستعمل لحساب الإتاوة يدفع الرسم على الدخل البترولي الخاص بسنة مالية بـ 12 شهر تسديدا مؤقتا يساوي تسبيقات

على الرسم المستحق لتلك السنة المالية وتدفع هذه التسبيقات دون إنذار قبل 25 من الشهر الذي يلي الشهر المستحق الدفع عن طريق أي وسيلة دفع مرخص بها.(بامون،2020 ،ص54)

4-ضريبة تكميلية على الإنتاج :

الضريبة التكميلية على الانتاج هي اقتطاع مالي تمس الربح المحقق من طرف كل شخص مشارك في عقد التنقيب البحث والاستغلال تدفع الضريبة التكميلية على الناتج خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي الناتج السنة المالية، في حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة في الألف مقابل كل يوم تأخير.

5-الضرائب العامة

ويطلق عليها أيضا الضرائب المشتركة وتتمثل في:

الرسم على النشاط المهني: ويطبق على الأنشطة التالية: أنشطة نقل المحروقات عبر الأنابيب وأنشطة تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة وفصل الغاز عن البترول المستخرج من الآبار ويقدر هذا الرسم2% من رقم الأعمال من الأنشطة السالفة الذكر خارج الرسم على القيمة المضافة. (ولهي،2012، ص09)

رابعا: أهداف الجباية البترولية

تلعب الجباية دورا لا يستهان به في كافة النواحي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو من الناحية المالية.

1-الأهداف الاقتصادية :

إن الدولة تعتمد على الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فهي أداة يعالج بها التضخم وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يرفع معدل الضريبة ويوسع مجال فرضها بغرض امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، وفي حالة الانكماش يخفض معدل الضريبة ويزيد من الإعفاءات بغرض زيادة الادخار وبالتالي توسيع الاستثمار كما يمكن للضريبة أن تستعمل للتحكم في مجمعات الاقتصاد الكلي للاستثمار، إنتاج، استهلاك، استيراد، تصدير ... الخ، فإذا أرادت الدولة أن توفر فرص التشغيل للحد من البطالة تخفض من الضريبة وتزيد من الإعفاءات وتفتح المجال للاستثمار وبالتالي توسع سوق عرض فرص العمل.(شريف،2010،ص20)

2-الأهداف الاجتماعية :

ويتمثل ذلك في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل، على سبيل المثال أن يقرر المشرع الضريبي تخفيف الأعباء الضريبية على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة. كما أن السياسة الضريبية

أيضا تهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية الموجودة بين طبقات المجتمع لهذا عمدت الأنظمة الجبائية إلى تحسين طرق فرض الضرائب التي تحمل في طياتها العدالة الاجتماعية فمثال: التصاعدية والتي تراعي مصالح الدخول المنخفضة وهذا ما يحقق العدالة الاجتماعية أما الضريبة النسبية تراعي مصالح الدخول المرتفعة وهذا ما جعل الإجراءات الضريبية تسمح بشكل فعال من تحقيق نوع من المساواة والعدالة الاجتماعية (شريف،2010، ص20)

3-الأهداف المالية :

والتي تعتبر الهدف التقليدي للضريبة حيث تستعملها الدولة لتمويل خزينتها وبالتالي تسديد مختلف النفقات التي تقع على عاتقها، كما يمكن أن يتعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الاقتصادية أو الاجتماعية في هذه الحالة تكون الأولوية لهذا الهدف, ومن أمثلة ذلك الضريبة الجمركية المرتفعة لحماية الصناعة الوطنية تسدد تقلصا في الإيرادات الضريبية لأنها تؤدي إلى انخفاض الواردات من السلع الأجنبية التي تنافس المنتجات الوطنية وكذلك الضرائب المرتفعة على الثروة حتى وإن كانت حصيلتها مرتفعة في البداية إلا أنها تؤدي كذلك في المدى الطويل إلى تقلص إيراداتها لأنها تؤدي إلى نقص حجم الثروة التي فرضت عليها الضرائب.(شامية،2005،ص15)

الفرع الثاني: مفاهيم أساسية حول الصدمات النفطية

أولا: لمحة تاريخية حول الصدمات النفطية

شهد العالم مجموعة من الصدمات النفطية والتي أثرت على الاقتصاد العالمي، وسنبرز أهم هذه المراحل:

1-الأزمة النفطية الأولى 1973 :

أقدمت الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفطها حيث تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى ، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة الأسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%.(ماجن،2017،ص03)

2-الأزمة النفطية الثانية 1979 :

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979، ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى، ووصل سعر البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27,5 دولار للبرميل سنة 1985. (ماجن،2017، ص03)

3-الأزمة النفطية العكسية 1986 :

فقد كانت بفعل فاعل وبعمل منظم من وكالة الطاقة الدولية التي أعدت برنامجا لدولها لتخفيض استهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، وشجعت كل المصدرين خارج أوبك مما خفض الإنتاج ومنه صادرات نفط أوبك إلى نحو النصف، وبحلول منتصف عام1986

هبط سعر البرميل النفط إلى حافة 11,575 دولار أميركي للبرميل رغم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1970-1988)، ومعه تحولت أربع من ست بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي من صافي دائنة إلى صافي مدينة .(ماجن،2017 ،ص03)

4-الأزمة النفطية الرابعة 1990-1991 :

تعرضت السوق النفطية في بداية التسعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي ارتفعت الأسعار على أثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل. (بوشول،2015، ص5)

5-الأزمة النفطية 1998 (ازمة آسيوية):

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك، فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27,5 مليون برميل يومي وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12,3 دولار للبرميل.(ماجن،2017 ،ص03)

6-ثورة أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 :

عرف العالم صدمة بترولية أخرى بدأت منذ سنة 2004،حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92,7 للبرميل خلال الربع الأول ثم 113,5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوى السعر إلى 52,5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع، و لعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية و الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية.(ماجن،2017 ،ص04)

7-الصدمة النفطية الأخيرة 2014 :

كان للمخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، ووفرة الإمدادات و تباطؤ الصين دورا رئيسا في استمرار تراجع أسعار النفط، فشهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 ،فقد انخفض سعر البرميل الواحد من 105,4 دولار في جوان 2014 الى 44,4 دولار في جانفي عام 2015 وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008، وواصلت الأسعار انخفاضها نهاية سنة 2015 حيث وصل سعر النفط إلى 29 دولار في ديسمبر 2015 حيث كان لزيادة مخزونات النفط العام في الولايات المتحدة وارتفاع الدولار مدعوما بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي دورا في حدوث هذا التراجع .) ماجن،2017، ص04)

ثانيا: أسباب وعوامل انهيار أسعار النفط:

إن انخفاض أسعار النفط له أسباب مختلفة، أبرزها العامل الاقتصادي ا لمجرد عن الأغراض السياسية ومنها العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة صاحب العامل السياسي.

أما العامل الاقتصادي المجرد عن الغرض السياسي فيشمل:

-زيادة عرض النفط أو قلة الطلب.

-التوترات وخاصة السخونة العسكرية في المناطق النفطية وما حولها.

-المضاربات في سوق النفط واستغلال بيانات ضعف اقتصاديات الدول المؤثرة في النفط استيرادا وتصديرا.

أما العامل السياسي لتحريك العامل أما العامل السياسي لتحريك العامل فيشمل:

-زيادة الإنتاج أو عرض كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي ولكن ليس لحاجة اقتصادية بل لتخفيض السعر من أجل التأثير في سياسة الدول المنافسة، خاصة التي تعتمد في ميزانيتها على أسعار النفط

-للحد من إنتاج النفط الصخري بتخفيض سعر النفط الطبيعي إلى حد يقل عن كلفة النفط الصخري ليصبح استخراج النفط الصخري غير ذي جدوى (ماجن،2017، ص05)

ويمكن شرح ذلك في مايلي:

- ✓ **الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط:** ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.
- ✓ **الكوارث الطبيعية:** حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حالة عدم حدوث كوارث طبيعية.
- ✓ **الطلب والعرض على النفط:** ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية. (ماجن،2017، ص05)
- ✓ **المضاربات واستغلال البيانات النفطية:** وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة و السريعة ، حيث أن البيانات الاقتصادية والمضاربات تتعلق بعدد من اللاعبين الأساسين من الدول المنتجة للنفط مثل:(روسيا، كندا، والمملكة العربية السعودية...) والدول المستوردة للنفط مثل (الصين و اليابان وغيرها) و شركات متعددة الجنسيات مثل (إكسون موبيل) و كارتل النفط مثل (أوبك و تجار النفط المعروفين بالمضاربين) كل مجموعة منها لديها القدرة على التأثير في أسعار النفط، سواء من خلال التأثير على العرض والطلب، أم عن طريق توقع تفاوت أسعار النفط خلال

المضـاربات فالبيانات الاقتصادية والمضاربات نتيجة حدوث أزمات اقتصادية في الدول ذات العلاقة تؤثر بقوة في الأسعار.

- ✓ **موضوع النفط الصخري:** مشـكلة الـنفط الصـخري هـي أنـه ذو كلفـة عاليـة قـد تصـل إلى 75 دولار للبرميل في حـين أن كلفـة الـنفط الطبيعـي لا تتجـاوز 7 دولارات للبرميل وهـذا يعـني أن الـدول المنتجـة للـنفط الصـخري وعلى رأسها أمريكا ستصاب في مقتل إذا انخفض سعر النفط عن الكلفة. (ماجن، 2017، ص06)

الفرع الثالث: الجباية البترولية وانعكاساتها على الصدمات النفطية

أولا: حالة الارتفاع

في حال الصدمات الموجبة لأسعار المحروقات يكون حاصل الجباية البترولية كبيرا، وهنا تكون لها تأثيران، تأثير سالب وآخر موجب، على النحو الآتي:

1-**التأثير الموجب:** اعتمدت الجزائر على حاصل الجباية البترولية والتي تدعى في قوانين المالية بحاصل الجباية غير العادية، وهنا فإنها توفر السيولة المالية الكافية التي تجعل القائمين على تصميم وتنفيذ السياسة المالية في راحة، بحيث أنها توفر هامش المناورة والتحرك، والمفاضلة ما بين القطاعات خاصة تلك التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة، وتكون لها آثار تحريضية، بحيث أنها تشكل آلة ذات جر خلفي لكل القطاعات، وهو ما نلمسه في مشاريع سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي ركزت على قطاع البناء والأشغال العمومية، والذي شكل الأساس لتحريض الطلب الكلي الفعال.(ياسين مراح،2023،ص67)

2-التأثير السالب : من خلال برامج ضخمة، وبما أن الجهاز الإنتاجي غير مرن، فإن هذا سينعكس في عدم قدرة السوق الداخلي على إستيعاب المبالغ التي تم ضخها من خلال هاته البرامج، وهو ما ينعكس في شكل إرتفاع كبير للأسعار بحيث أن الجباية البترولية التي تكون قد وفرت المبالغ المالية اللازمة لتمويل الانفاق العام، والذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، تكون أمام إشكالية أخرى وهي أن عدم قدرة السوق على استيعاب هاته الأموال، سيكون له إنعكاسات أساسية على النحو الآتي :

- ❖ **في الأجل القصير**: توفر السيولة الناتجة عن الصدمات الموجبة لأسعار النفط، والذي من خلاله يمكن تحقيق نمو في الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير.
- ❖ **في الأجل المتوسط**: في الأجل المتوسط تظهر ضغوط تضخمية، قد تأتي على النمو الهش الذي تم تحقيقه سابقا، وقد تكون هاته الضغوط التضخمية أكبر من النمو المحقق في الأجل القصير، وبالتالي تكون النتائج السالبة أكبر من تلك الموجبة المحققة.
- ❖ **في الأجل الطويل**: الإعتماد على الجباية البترولية، والتي تسمى بغير العادية لأنه لا يمكن السيطرة عليها، على إعتبار أنها متعلقة بالنشاط الإقتصادي في العالم الخارجي، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بصدماتها السالبة أو الموجبة إلا بقدر قليل، كما أنه لا يمكن التحكم بهاته الصدمات في حال كانت سالبة على اعتبار

ان الجزائر ليس لها ذلك الوزن الكبير في السوق البترولية التي تؤثر من خلال في اتجاه الاسعار مثل السعودية والعراق وفنزويلا وغيرها من الدول المنظوية في أوبك. (ياسين مراح،2023، ص68)

ب-في حالة الانخفاض: يكون الإنخفاض في الجباية البترولية من خلال الصدمات السالبة لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهنا تكون لها الأثار السلبية فقط بحيث تكون لها انعكاسين سلبيين وهما:

- **أزمة السيولة:** ناتجة بالدرجة الأولى عن تدني الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية والتي تؤدي إلى ارتباك في تنفيذ السياسة المالية بحيث تتوقف معظم المشاريع التنموية نتيجة عدم توفر التمويل اللازم.
- **أزمة الملاءة:** إذا كانت الدولة تعتمد على مداخيل لجباية البترولية بصفة كبيرة جدا، وفي حال إذا كانت حجم الديون السيادية الداخلية أو الخارجية كبيرة جدا فقد تصل الدولة إلىحالة عدم القدرة على السداد، وتكون بذلك قد وصلت إلى حد أزمة الملاءة.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

في هذا الجزء سنقدم مفاهيم عامة عن النمو الاقتصادي بالإضافة الى اهم الفروقات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

توجد مفاهيم من نوع مختلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين لذلك سنعرفهما ونذكر الفروقات بينهما.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالنمو الاقتصادي تناولها العلماء والباحثون والمنظمات والهيئات الحكومية نذكر منها:

-عرف الاقتصادي فرانسوا بيريو ((Freçoi Perraux النمو الاقتصادي أنه: "الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي لقيمة الحقيقية". (ملواح،2020، ص127)

-وعرفه سيمون كوزت (simon kouzent) على أنه:"ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها". (ملواح،2020 ص127)

كما يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد". (ملواح،2020، ص128)

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص الخصائص التالية:

-يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الوطني زيادة في الدخل الفرد الحقيقي.

-أن تكون الزيادة في دخل الفرد الحقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم.

-يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل. (ملواح، 2020، ص127)

بالإضافة إلى معدلات النمو الاقتصادي يأخذ عموما ثلاث حالات:

-معدل نمو تابت: نمو منتظم عبر الزمن

-معدل نمو متزايد: يزداد عبر الزمن

-معدل نمو متناقص: يتناقص عبر الزمن

الشكل(01-01): أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن

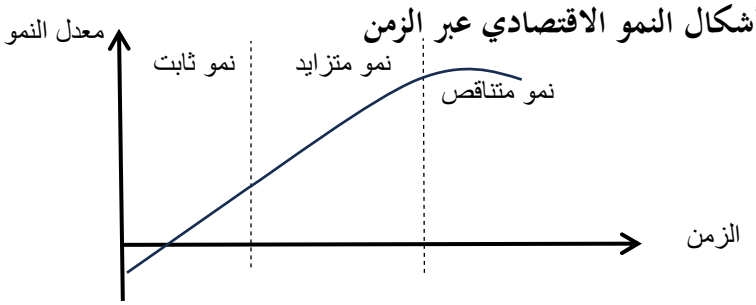

المصدر: (عايد،2022، ص09)

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية: بأنها ذلك الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية.

- وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية.

-كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية. (عالي،2022، ص08)

ومما سبق يمكن ذكر الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية

يحدث دون تدخل مقصود لإحداث تحول هيكلي في المجتمع. يركز على زيادة الكمية أو الحجم من السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد. لا يهتم بكيفية توزيع الدخل الحقيقي الإجمالي بين الأفراد.	عملية مخططة تهدف الى احداث تغييرات هيكلية في بنية المجتمع بما يضمن تحسين مستوى معيشة افراده. تهتم بتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة. تسعى إلى رفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود. تركز على تنويع مصادر الدخل القومي وزيادته.

المصدر: (عايد،2022، ص11)

وعليه فالتنمية الاقتصادية هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي. كما قال الاقتصادي الشهير stigliz الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2001 "التنمية هي تحسين معيشة السكان وليست فقط زيادة النمو الاقتصادي"

الفرع الثاني: تحديد وقياس النمو الاقتصادي

أولا: تقدير وقياس النمو الاقتصادي

تُعدّ تقديرات النمو الاقتصادي انعكاسًا مباشرًا لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، باعتبار أن معدل النمو الاقتصادي يُعبّر عن التغير النسبي السنوي الذي يطرأ على حجم الناتج. وعلى هذا الأساس، تبرز ثلاث مقاربات رئيسية لقياس الناتج، والتي تستند في جوهرها إلى تساوي قيمته مهما اختلفت طريقة التقدير المعتمدة.

1-طريقة القيمة المضافة :

تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة.

والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطية التي حصلت عليها واستخدمتها في عمليات الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة من الزمن

القيمة المضافة=عدد الوحدات المنتجة Xسعر الوحدة

2-طريقة الدخل :

تُعنى هذه الطريقة بقياس الناتج الداخلي الخام من خلال إجمالي الدخل المتحقق داخل الاقتصاد المحلي، حيث يمثل مجموع دخول عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية. وبناءً عليه، يمكن استخلاص أن قيمة الناتج الداخلي الخام تعادل قيمة الدخل الوطني، وفق العلاقة التالية:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث إن:

- **الناتج الداخلي الخام** يُقدَّر بتكلفة عوامل الإنتاج.
- **الدخل الوطني** يتمثل في مجموع العوائد المتحصلة لعوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد الوطني

وعليه، فإن الدخل الوطني، بوصفه مجموع العوائد المتحصلة لعوامل الإنتاج، يتطابق بالضرورة مع الناتج الداخلي الخام المحتسب بتكلفة عوامل الإنتاج، والذي يُقاس بدوره كمجموع القيم المضافة المتولدة عن مختلف المؤسسات والأنشطة الإنتاجية. وللانتقال إلى تقدير الناتج الوطني الخام بسعر السوق، يتم تعديل الناتج المحتسب بتكلفة عوامل الإنتاج من خلال إضافة الضرائب غير المباشرة وطرح قيمة اهتلاك رأس المال، وذلك وفق العلاقة التالية:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + الضرائب غير المباشرة – الاهتلاك

ج- 3-طريقة الانفاق: وتعبر إحدى الطرق الأساسية في حساب الناتج المحلي الإجمالي، حيث ينظر إلى الناتج المحلي من جهة الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية. ويعرف الانفاق النهائي بنه مجموع الانفاق على السلع والخدمات النهائية التي انتجت. ووفق هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس مستخدمها النهائي.

$PIB= C +I+G + (X-M)$ (عايد،2022 ،ص12)

C : الانفاق الاستهلاكي

I : الانفاق الاستثماري

G : الانفاق الحكومي

(X-m) : صافي المعاملات الخارجية

وقد يواجه خبراء التقدير بعض مشاكل عند احتساب الناتج المحلي أو الدخل الوطني ومنها:

- مشاكل عدم ثبات أو استقرار الأسعار.
- مشكل السلع أو الخدمات الوسطية.
- مشكل الإنتاج غير المتداول في الأسواق.
- مشكل التحويلات بدون مقابل. (عايد،2022، ص12)

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي

توجد مجموعة من العوامل التي تؤدي دورًا أساسيًا في تحديد مستوى النمو الاقتصادي، ويمكن حصر هذه العوامل وتحديدها على النحو الآتي:

1-**الموارد الطبيعية:** وهي ما يمكن استغلاله من موارد التي زودتنا الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها...

مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد، ويشترط في هذا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات حيث أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي مالم يتم استغلال هذا المورد ،ولتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد كما يجب أن تكون كلفة هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل.(شرفات،2010،ص40)

2-**الموارد البشرية:** ويتمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

ونلاحظ من المعادلة أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيق اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع زيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قل الطرف الأيسر من المعادلة وبالتالي قل معدل النمو الاقتصادي، أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فان معدل النمو الاقتصادي سيرتفع.

3-**رأس المال:** وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، ونميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لا بد أن تم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدمات الإنتاجية.

منه نجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، وإن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد

الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة. (عبادة،2011، ص61)

4-التقدم التكنولوجي: إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما نساهم به لابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة لإمكانيات الإنتاجية، أو في تقرير مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية.

5-التخصص و مبدأ العمل: إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية و نوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية، وزيادة حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.

6-البيئة الاقتصادية: إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن ويعمل على إعاقة عمليات الاستثمار ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على التحضر والنمو الاقتصادي. (بن ساحة،2011، ص11)

الفرع الثالث: فوائد وأعباء النمو الاقتصادي

أولا: فوائد النمو الاقتصادي

- ✓ زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- ✓ زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛
- ✓ يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛

- ✓ زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- ✓ التخفيف من مشكلة البطالة.

ثانيا: أعباء النمو الاقتصادي

- ✓ كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر، وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار؛
- ✓ في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛
- ✓ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن. (عايد،2022، ص15)
- ✓ نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...الخ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظرة وغير مستقرة؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

نسعى من خلال هذا المبحث إلى عرض ومناقشة أبرز الدراسات التي تناولت موضوع البحث، سواء تلك المكتوبة باللغة العربية أو الدراسات الأجنبية، وذلك بغرض الوقوف على أهم المتغيرات التي اعتمدت عليها، والنماذج القياسية المستخدمة، مع تسليط الضوء على أهم النتائج التي توصلت إليها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

في هذا الجزء سنتطرق الى اهم الدراسات التي تناولت إشكالية موضوعنا

أولا: الدراسات باللغة العربية

عصماني مختار (2016): هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، ومدى قدرتها على تحريك بقية القطاعات الأخرى، خاصة القطاع الزراعي والصناعي. كما هدفت إلى التعرف على الجوانب التي حققتها الجزائر فيما يخص النمو الاقتصادي المستدام. وقد توصلت الدراسة إلى أن البرامج التنموية المنفذة خلال الفترة 2001–2014 خضعت بشكل كبير لإيرادات الجباية البترولية، ورغم أن تنفيذ هذه البرامج أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، إلا أن النمو المحقق

ظل عاجزاً عن تلبية الطلب الاجتماعي. وهذا ما أكد ضعف جودة النمو وتوزيعه، إضافة إلى أن الأموال الضخمة المرصودة لم تُستفد منها بالشكل المطلوب، نتيجة غياب تنمية القطاعات الإنتاجية في الجزائر. (عصماني،2014، ص06)

إبراهيم عبد الحفيظي (2018): هدفت هذه الدراسة الى مدى تأثير الأزمات والصدمات البترولية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط تؤدي بدورها إلى تراجع إيرادات الدولة. ومن خلال بناء نموذج قياسي لاختبار أثر الجباية البترولية على نمو الناتج الإجمالي في الجزائر، تم التوصل باستخدام نموذج ARCH إلى نتيجة مفادها أن انخفاض إيرادات النفط بنسبة 1% يؤدي إلى انكماش الناتج الإجمالي بنسبة 0.46%. كما أن انخفاض إيرادات الجباية البترولية بقيمة 1.25 دج يؤدي إلى تراجع الناتج الإجمالي بقيمة 2.71 دج. وبالتالي، في حالة غياب الإيرادات النفطية نهائياً، فإن الاقتصاد الجزائري سيتعرض لانكماش في النشاط الاقتصادي يقدر بحوالي **46%**, أي أن الاقتصاد الجزائري سيفقد تقريبا نصف حجمه في حالة غياب قطاع النفط. (عبد الحفيظي،2016، ص09)

عبد الكريم دبار ورحيمة بوصبيع صالح (2020): تهدف هذه الدراسة الى تشخيص وضع الاقتصاد الجزائري وتحليل مدى تأثره بالانهيار الحاصل في أسعار النفط، وذلك من خلال قياس أثر هذه التقلبات على الميزان التجاري خلال الفترة (1990–2020)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وباستخدام برنامج EViews 10.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما بينت أن الميزان التجاري الجزائري يتأثر بتقلبات أسعار النفط، إلا أن هذه العلاقة تكون سالبة في المدى الطويل، ويرجع ذلك إلى انخفاض الكميات المصدرة من النفط كآلية تعتمدها منظمة الأوبك لمواجهة تراجع الأسعار خلال الأزمات التي يشهدها السوق العالمي. وفي ظل توافر بدائل ووجود منافسين خارج المنظمة، تفقد الجزائر جزءاً من حصتها في السوق النفطية العالمية، إضافة إلى استمرار وارداتها من بعض المشتقات النفطية. (دبار وبوصبيع،2020، ص06)

ابن علال فاروق (2025): هدفت تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023. وقد تم التركيز في الجانب التطبيقي على الإيرادات الجبائية (العادية، البترولية، والإجمالية) باعتبارها متغيرات مستقلة تمثل السياسة الجبائية، ودراسة أثرها على معدل النمو الاقتصادي الذي تم اعتماده كمؤشر للنمو. كما تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام بيانات سنوية، وذلك بالاستعانة ببرنامج EViews كأداة للتحليل القياسي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجباية العادية تؤثر سلبًا وبشكل معنوي على معدل النمو الاقتصادي، في حين أن تأثير كل من الجباية البترولية والجباية الإجمالية كان سلبياً لكنه غير معنوي إحصائياً، مما يدل على محدودية فعالية

السياسة الجبائية الحالية، ويبرز ضرورة مراجعتها ضمن إطار يهدف إلى دعم النمو وتعزيز التنوع الاقتصادي. (ابن علال،2023، ص10)

حمادي نعيمة وخاطر طارق (2025): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية ومؤشر الضعف الاقتصادي (EVI) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، باعتبارها اقتصادًا ريعيًا يعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الصدمات النفطية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الضعف الاقتصادي في الجزائر، نتيجة هشاشة البنية الإنتاجية وضعف التنويع في الاقتصاد الوطني. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع تطور أسعار النفط ومؤشر الضعف الاقتصادي (EVI) خلال الفترة المذكورة، مع تحليل أثر الصدمات النفطية التي شهدتها سنوات 2008 و2014 و2020 و2022 على الأداء الاقتصادي في الجزائر.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر الضعف الاقتصادي (EVI)، حيث تؤدي فترات انخفاض أسعار النفط إلى زيادة مستويات الهشاشة المالية والاقتصادية. كما تؤكد الدراسة أن الحد من هذا الضعف يتطلب تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع الصدمات النفطية، من خلال تحسين قيم مؤشر الضعف الاقتصادي. (حمادي وخاطر،2025، ص88)

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

Ahmed, Masan (2015) : هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة طويلة الأجل بين ثلاثة متغيرات رئيسية للاقتصاد الكلي في سلطنة عُمان خلال الفترة (1991–2012) ، وذلك باستخدام تقنيات التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسن، بالإضافة إلى نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة، وهي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق الحكومي الحقيقي، وإيرادات النفط الحقيقية. كما خلصت إلى أن الإنفاق الحكومي يُعدّ المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، في حين أن التغيرات في الإنفاق الحكومي على المدى القصير تستمد بشكل أساسي من صدمات عائدات النفط (Ahmad & Masan, 2015, pp94–115).

Chakouri et al (2017) : هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين عائدات النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991–2012). وقد اعتمدت الدراسة في التحليل التجريبي على عدة تقنيات قياسية، من بينها نموذج الانحدار الذاتي مع المتغيرات الخارجية (VARX)، واختبار القيود فوق التحديد، وتقنية إعادة المعاينة (Bootstrapping)، بالإضافة إلى دوال الاستجابة الدفعية المعممة.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية وإيجابية بين عائدات النفط والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، في حين تبين وجود علاقة سلبية بين تقلبات عائدات النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر. كما يوفر تحليل دوال الاستجابة الدفعية دليلًا على أن الصدمة الموجبة في عائدات النفط تؤدي إلى زيادة مستوى الناتج الحقيقي وتحسن سعر الصرف الحقيقي. ((chekouri et al , 2017, pp. 233–255

Maku, **Oyelade** (**2018**) : هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين إيرادات النفط، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1991–2011). وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من تقنيات الاقتصاد القياسي، شملت تحليل الارتباط، واختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، إضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار سببية غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

كما استخدم الباحثان بيانات سنوية تغطي الفترة نفسها، حيث شملت المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي الإنفاق الحكومي (المتمثل في النفقات الرأسمالية CEXP والنفقات المتكررة REXP)، إيرادات النفط (OREV)، تكوين رأس المال الإجمالي (GCF)، بالإضافة إلى عرض النقود.

وقد أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن النفقات الرأسمالية (CEXP) والنفقات المتكررة (REXP) وإيرادات النفط (OREV) وتكوين رأس المال الإجمالي (GCF) تؤثر إيجابًا على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية (2%)، في حين تبين أن عرض النقود يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. (Maku & Oyelade, 2018, pp. 36–46).

Khenafer, **Laouar&Mordjane** (**2025**) : **هدفت** هذه الدراسة إلى تحديد واقع وآفاق النفط في الجزائر، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، كما أن السياسة الجبائية في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تتغير باستمرار تبعًا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وقد تم اختيار متغير سعر النفط نظرًا لأهميته في الجباية النفطية. كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه غير المقيد (VAR) لدراسة كيفية تأثير التغيرات في أسعار النفط (PPT) على الجباية النفطية (IMP_PPT)، بالإضافة إلى تحليل دوال الاستجابة ومكونات التباين.

ومن خلال هذه العلاقة القياسية، يمكن الحصول على تفسير دقيق وواضح لتأثير تقلبات أسعار النفط على الجباية النفطية. وقد خلصت الدراسة إلى أن حدوث صدمة هيكلية موجبة في سعر النفط، مقدّرة بانحراف معياري واحد أو بدولار واحد، سيكون لها تأثير إيجابي معنوي على الجباية النفطية في الأجل القصير.

كما توصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجية لترشيد عرض النفط بما يتماشى مع الطلب في الجزائر، باعتبار أن تحقيق التوازن بين هذين المتغيرين يعد من أهم مصادر الإيرادات.

(khenafer&laouar&mordjane,2022 ,P50)

Yahaya (2026) : تبحث هذه الدراسة في تأثير صدمات أسعار النفط على استجابات السياسة المالية في نيجيريا خلال الفترة 1986–2023، من خلال دمج خمس فئات رئيسية من المتغيرات الضابطة، وهي : العوامل الديموغرافية، والظروف الاقتصادية الكلية، وجودة المؤسسات، والديناميكيات المالية العالمية، والقدرة البُنى التحتية. وخلافًا للدراسات السابقة التي تتعامل مع الدورية المالية المسايرة للدورة الاقتصادية (procyclicality) باعتبارها خللًا موحدًا، تعمل هذه الدراسة على تفكيك كيفية قيام هذه المتغيرات التكييفية بتعديل آلية انتقال أثر النفط إلى المالية العامة. وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه الهيكلي (SVAR) مع تحديد غير متماثل للصدمات، توصلت الدراسة إلى أن جودة المؤسسات تُعد العامل المعدِّل الرئيسي؛ إذ إن تحسين الحوكمة يقلل من تحيز الإنفاق المساير للدورة بنسبة 34%، في حين أن الضغوط الديموغرافية تحدّ من هامش السياسة التقديرية بغض النظر عن أوضاع سوق النفط.

كما يكشف التحليل عن عدم تماثل مقلق: فالصدمات الإيجابية في أسعار النفط تؤدي إلى توسع فوري في الإنفاق، بينما تفشل الصدمات السلبية في إحداث تقشف مماثل، مما يخلق ما يُعرف بتأثير "العتلة" (Ratchet Effect) الذي يزيد من هشاشة الدين العام.

وتؤثر الظروف المالية العالمية، وخاصة السياسة النقدية الأمريكية، بشكل مستقل على القدرة المالية، مما يعقّد جهود الاستقرار الداخلي. وتُشكك هذه النتائج في الفرضية القائلة بأن الاعتماد على النفط وحده يحدد النتائج المالية، إذ تُظهر بدلًا من ذلك أن مرونة المؤسسات وإدارة العوامل الديموغرافية هما ما يحددان ما إذا كانت الثروة النفطية تتحول إلى نعمة أم نقمة. (Yahaya,2025,P108)

المطلب الثاني: ملخص عن الدراسات والإضافة العلمية

أولا: ملخص عن الدراسات: في هذا الجزء سنقدم ملخص يعرض لنا اهم ما جاءت به الدراسات السابقة

الجدول (01–02): يوضح ملخص عن الدراسات السابقة

الاسم	العنوان	العينة	المنهج والنموذج	النتائج

عصماني، مختار 2016	دراسة اقتصادية لدور الجباية البترولية في تحقيق الاقتصادي المستدام في الجزائر	الجزائر (2001-2014)	المنهج الوصفي التحليلي	خضعت البرامج التنموية المنفذة بشكل كبير لإيرادات الجباية البترولية أدى ذلك لارتفاع معدل النمو الاقتصادي بحيث مع ذلك ظل النمو الاقتصادي المحقق عاجزا عن تلبية الطلب الاجتماعي
إبراهيم، عبد الحفيظ 2018	دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر	الجزائر (1990-2016)	نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) منهج قياسي تحليلي	وجود علاقة طردية قوية في المدى الطويل بين الجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد استمرار تبعية النمو لقطاع المحروقات كما أظهرت الدراسة ضعف مساهمة الجباية العادية في تمويل التنمية مقارنة بالجباية البترولية.
عبد الكريم دبار، رحيمة بوصبيع صالح 2021	دراسة قياسية لتشخيص وضع الاقتصاد الجزائري وتحليل مدى تأثيره بالانهيار الحاصل في أسعار النفط	الجزائر (1990-2020)	نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع (ARDL) برنامج EViews10	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات مع ملاحظة أن علاقة الميزان التجاري بتقلبات الأسعار تكون سالبة في المدى الطويل بسبب انخفاض الكميات المصدرة كآلية لمواجهة تراجع الأسعار.

ابن علال، فاروق 2025	دراسة تحليلية لتأثير سياسات الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر	الجزائر (2000-2023)	نموذج الانحدار الخطي البسيط برنامجEViews	الجباية العادية تؤثر سلبا وبشكل معنوي على معدل النمو الاقتصادي، بينما تأثير الجباية البترولية والإجمالية كان سلبا لكنه غير معنوي إحصائيا مما يدل على محدودية فعالية الساسة الجبائية الحالية.
حمادي نعيمة وخاطر، طارق2025	دراسة اقتصادية لتأثير الصدمات النفطية على مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر	الجزائر (2000-2024)	المنهج الوصفي التحليلي	وجود علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط ومؤشر الضعف الاقتصادي (EVI) حيث تؤدي فترات انخفاض الأسعار إلى زيادة مستويات الهشاشة المالية والاقتصادية مما يتطلب تنويع القاعدة الإنتاجية.
Ahmed&Masan (2015)	The Dynamics of government expenditure, oil revenue and Economic Growth in oman	عمان (1991-2012)	المنهج التجريبي نموذج VAR	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي، الانفاق الحكومي، وإيرادات النفط مع اعتبار الإنفاق المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي

Chakouri et al (2017)	The Relationship between oil Revenues and Economic Growth in Algeria	الجزائر (1991-2012)	المنهج التجريبي تقنيات قياسية متنوعة	تحليل أثر تقلبات عوائد المحروقات على مؤشرات النمو الاقتصادي في الحالة الجزائرية
Maku&oyelade (2018)	The Dynamics of oil revenue, government Expenditure and economic growth in nigeria	نيجيريا (1991-2011)	المنهج التجريبي نموذج ECM	تؤثر النفقات الرأسمالية المتكررة، إيرادات النفط وتكوين رأس المال إيجابا على النمو بينما يؤثر عرض النقود سلبا
Khenofer, &laouar Mordjane (2025)	The reality and prospects Of oil revenues :an analytical study	الجزائر	المنهج التجريبي نموذج VAR	حدوث صدمة هيكلية موجبة في سعر النفط (بمقدار انحراف معياري واح او دولار واحد) سيكون لها تأثير إيجابي معنوي على الجباية النفطية في الأجل القصير

(2026) Yahaya	Oil Price shocks and fiscal policy responses in Nigeria	نيجيريا (1986-2023)	المنهج التجريبي نموذجSVAR	جودة المؤسسات هي العامل المعدل الرئيسي حيث يقلل تحسين الحوكمة من تحيز الانفاق المساير للدورة بنسبة 34% بينما تؤدي الصدمات الإيجابية لتوسع فوري في الإنفاق

ثانيا: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد التدقيق في الدراسات السابقة التي وضحت لنا العلاقة بين الجباية البترولية والصدمات النفطية والنمو الاقتصادي، تبين لنا أن دراستنا هي مكملة للدراسات السابقة إلا انه ستختلف عنها في مجموعة من النقاط التالية:

- تميزت دراستنا من حيث الجانب النظري للبحث فقد تطرقنا إلى عدة مفاهيم أساسية للجباية البترولية والنمو الاقتصادي مفهوم أهمية أنواع محددات .... على اختلاف معظم الدراسات التي ركزت على الجانب التطبيقي أكثر.
- عرض اهم الادبيات النظرية الحديثة التي عالجت بشكل مباشر الجباية البترولية والنمو الاقتصادي.
- في دراستنا الحالية سنستخدم نموذجARDL ما يسمى بنموذج الفجوات الزمنية الموزعة الذاتية بالاعتماد على برنامج EViews9 لدراسة الظاهرة الاقتصادية. وهذا للفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2024 لان جل الدراسات توقف قبل2023.

رغم كل هذه الاختلافات بين الدراسات إلا انها اتفقت كلها ان مؤشرات الجباية البترولية لها دور فعال وأساسي على النمو الاقتصادي للبلد.

خلاصة:

وعلى ضوء ما تطرقنا إليه، نجد أن الجباية البترولية تشير إلى مجموعة الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من استغلال الموارد النفطية، سواء من خلال الضرائب أو الرسوم أو عائدات الشركات الوطنية.

حيث تتضمن بعض الفوائد المحتملة للجباية البترولية توفير موارد مالية هامة لتمويل الإنفاق العام، ودعم الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى زيادة التبعية للقطاع النفطي، وتعريض الاقتصاد للتقلبات الناتجة عن تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما قد ينعكس سلبًا على الاستقرار الاقتصادي.

ومنه، فإن الجباية البترولية يمكن أن تكون أداة فعّالة لدعم النمو الاقتصادي، لكنها لا تضمن تحقيق نتائج إيجابية بشكل دائم، خاصة في ظل ضعف التنويع الاقتصادي. وهذا ما سنسعى إلى تحليله في الدراسة القياسية من خلال إبراز أثر مؤشرات الجباية البترولية ودورها في النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية وقياسية لأثر الجباية البترولية والصدمات النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر

2024-2000

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول إلى تقديم التأصيل النظري للنمو الاقتصادي بالإضافة الى مجموعة من الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية التي تناولت محتوى اشكاليتنا وما سنحاول التطرق له في هذا الفصل هو القيام بدراسة تحليلية ونموذج قياسي يختبر طبيعة العلاقة الموجودة بين الجباية البترولية والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 الى غاية 2024. حيث سنستند على مجموعة من المتغيرات التي سنحددها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

ولتحقيق هذا المقصد ارتأينا إلى التطرق للعناصر التالية:

- المبحث الاول: دراسة تحليله وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة
- المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي بالجزائر.

المبحث الاول: دراسة تحليله وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة

تمثل الجباية البترولية العامل الأساسي الذي ساهم ويساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة تحليلية وصفية للمتغيرات بهدف تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الجباية البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب الى دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الجباية البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2000-2024

اولا: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2024)

الشكل رقم (02-01): مؤشر أسعار النفط بالجزائر (2000 (2024-

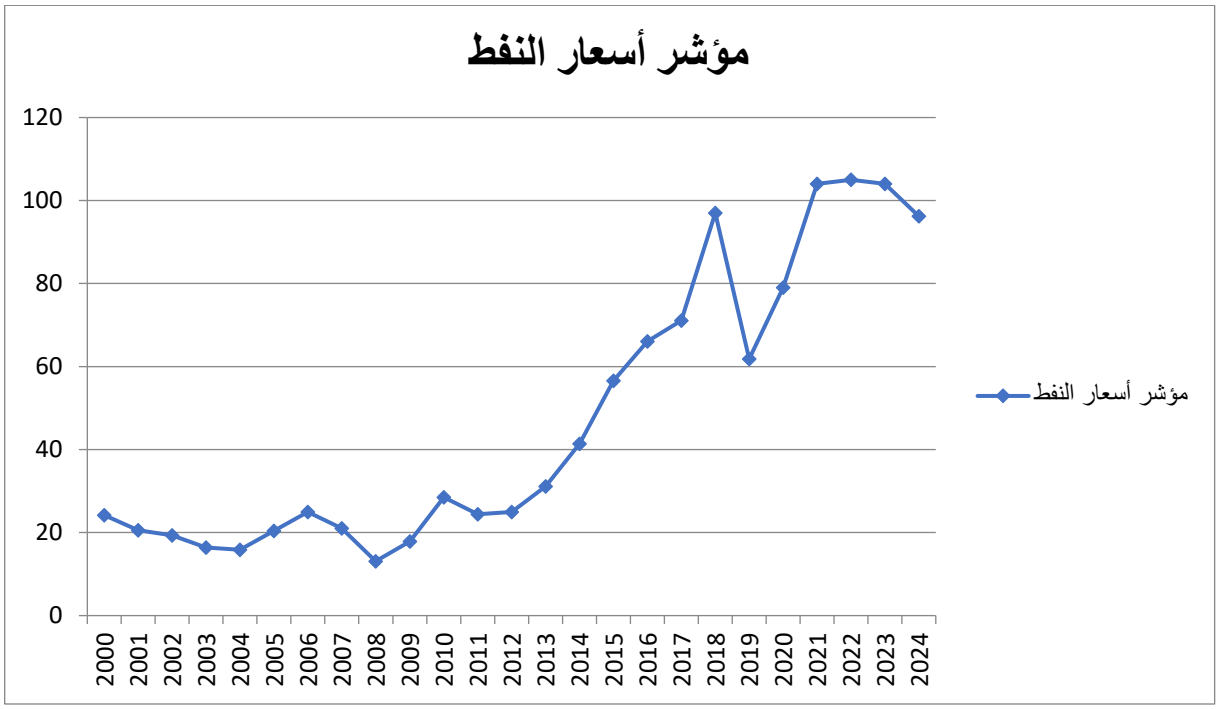

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات OPEC

من خلال الشكل أعلاه نقدم التفسير التالي لمؤشرات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2024؛ حيث يتسم بعدم الاستقرار نتيجة تأثره المستمر بعوامل العرض والطلب والظروف الاقتصادية العالمية. فقد عرف في البداية تذبذبا مع ميل الى الارتفاع بسبب زيادة الطلب العالمي؛ ثم سجل انخفاض حاد نتيجة الازمات الاقتصادية مثل ازمة 2008.بعد ذلك عاد الى الارتفاع مع تحسن الاقتصاد العالمي، قبل ان ينخفض مجددا بسبب فائض

الإنتاج. كما تأثر بشكل واضح بجائحة كورونا سنة 2020 التي أدت الى تراجع الطلب. ليعود بعدها إلى الارتفاع مع استئناف النشاط الاقتصادي، ويستقر نسبيا في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (02-02): مؤشر الإيرادات النفطية بالجزائر (2000 -2024)

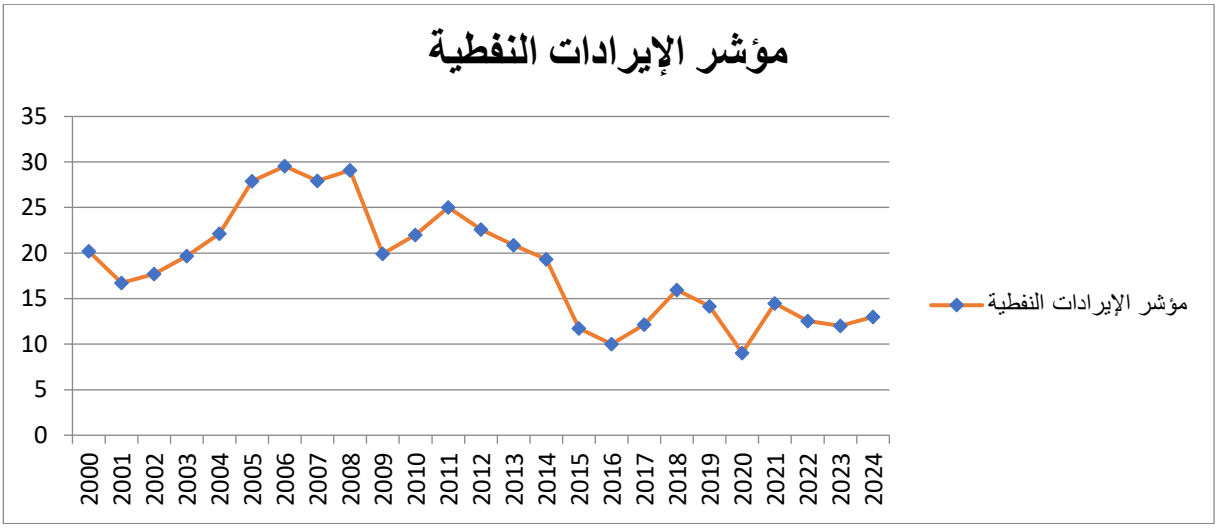

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:

من خلال الشكل أعلاه نقدم التفسير التالي لمؤشر الإيرادات النفطية خلال الفترة 2000-2024,حيث عرف في البداية ارتفاعا ملحوظا نتيجة تحسن أسعار النفط وزيادة الطلب، ثم تراجع بعد ذلك بسبب الازمات الاقتصادية وتذبذب السوق. كما شهد انخفاضا كبيرا في منتصف الفترة نتيجة تراجع الأسعار، خاصة خلال الازمات العالمية ليعرف بعدها تذبذبا مع بعض التحسن دون العودة الى مستوياته السابقة، مما يدل على تأثر الإيرادات النفطية بعدم استقرار الوق العالمية

الشكل رقم (02-03): مؤشر الصادرات النفطية بالجزائر (2000 (2024-

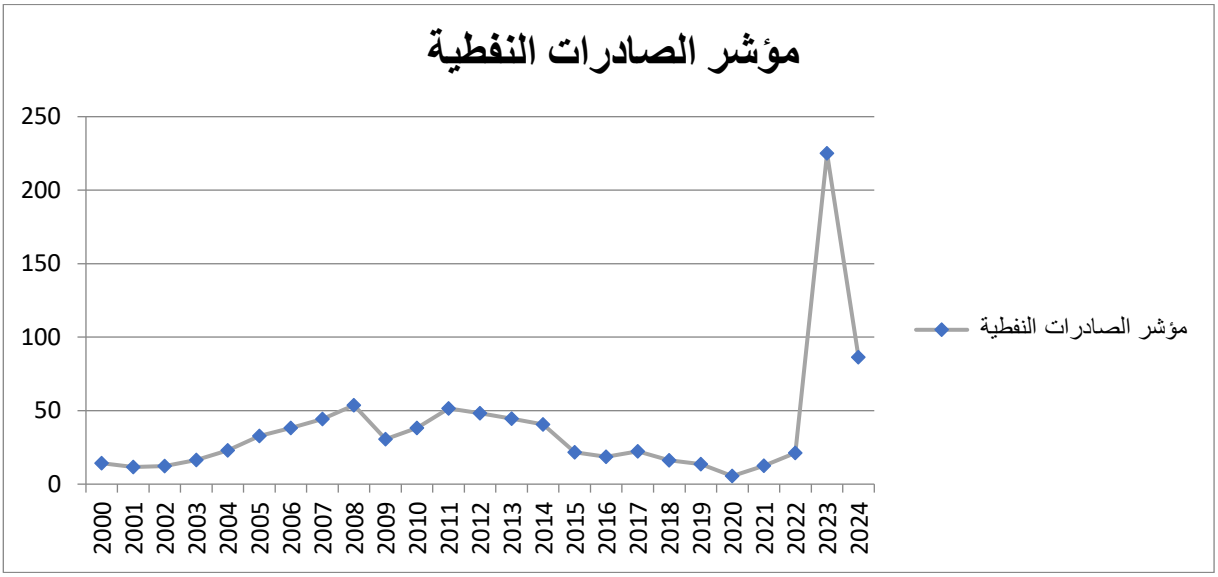

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي / OPEC

من خلال الشكل أعلاه نقدم التفسير التالي لمؤشر الصادرات النفطية خلال الفترة 2000-2024حيث عرف في البداية ارتفاعا تدريجيا نتيجة زيادة الإنتاج والطلب، ثم تراجع نسبيا بسبب الازمات الاقتصادية وتقلبات السوق. وبعد فترة من التذبذب سجل ارتفاعا حادا ومفاجئا في السنوات الأخيرة يليه انخفاض جزئي مما يعكس تأثر الصادرات النفطية بتقلبات الأسعار والظروف الاقتصادية العالمية

ثانيا: دراسة تحليلية وصفية لمؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2024)

سنقوم بتحليل النمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 2000-2024

الشكل رقم (02-04): تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2024)

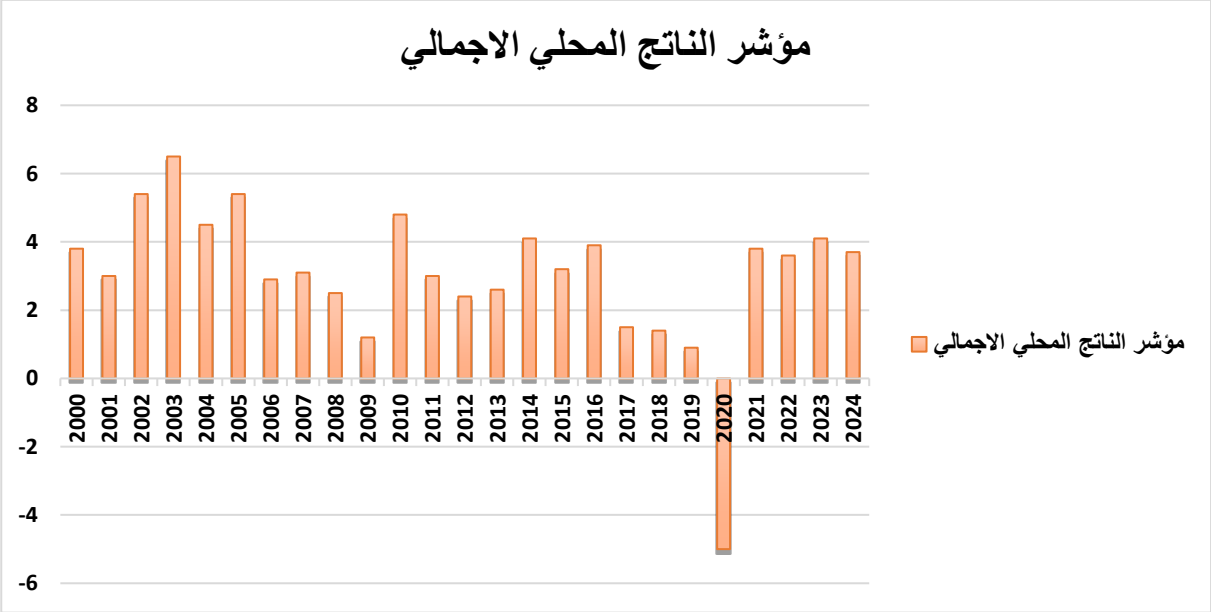

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح لنا من خلال الشكل اعلاه المسار الزمني لناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، حيث يظهر علاقة طردية وثيقة بين أداء الناتج المحلي الإجمالي وتقلبات سوق الطاقة العالمي، حيث اتسمت الفترات التي شهدت استقرارا في أسعار النفط بنمو إيجابي متصاعد، بينما انعكست الصدمات النفطية (خاصة صدمة 2014) مباشرة في صورة تباطؤ تدريجي للمؤشرات. وتعد سنة 2020 الاستثناء الأبرز في هذا المسار، حيث تداخلت الازمة الصحية العالمية مع الانهيار الاقتصادي لتنتج انكماشا حادا غير مسبوق. ومع ذلك اثبت الاقتصاد قدرة على المرونة والعودة السريعة لمعدلات نمو إيجابية (حول 4%) في السنوات الأخيرة، مما يعكس استجابة فاعلة للمتغيرات السعرية وبداية ظهور إثر الإصلاحات الهيكلية في امتصاص الهزات الخارجية

المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة

بهذه الدراسة سنستعين بمجموعة من المتغيرات التي تعكس لنا الظاهرة الاقتصادية المدروسة وتم تحديدها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

اولا: نموذج الدراسة

بالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت اشكالية موضوعنا. يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 oil\ price_t + \beta_2 oil\ exp_{t+} \beta_3 oil\ rents_t + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

حيث β0 هو الثابت . β1 , β 2 ,β3 على التوالي هي معلمات التقدير. εit. هو حد الخطأ. أما t تشير الى السلسلة الزمنية.(t = 1, 2,..., 25)

والجدول الموالي يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة:

جدول رقم (20–10) : يوضح متغيرات دراسة أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
النمو الاقتصادي	تابع	GDP	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	BW
الجباية البترولية	مستقل	Oil rents	الايرادات النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	BW
الصادرات النفطية	مستقل	Oïl EXP	معدل نمو الصادرات النفطية	صندوق النقد العربي OPEC
اسعار النفط	مستقل	Oïl Price	المتوسط السنوي لأسعار النفط	OPEC

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نموذج الدراسة.

ثانيا: وصف متغيرات الدراسة

لقد تم تحديد متغيرات الدراسة من الادبيات النظرية، وقد تم جمع البيانات من مصادر متعددة ذات مصداقية كالبنك الدولي ومنظمة OPEC وصندوق النقد العربي. وفيما يلي شرح مختصر من المتغيرات المستخدمة:

1. النمو الاقتصادي (GDP)

يُعرَّف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة،

ويُقاس عادةً بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي. ويُعد هذا المؤشر مقياساً أساسياً لتقييم الأداء الاقتصادي، إذ يعكس قدرة الاقتصاد على توليد الدخل وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي.

2. الجباية البترولية (Oil rents)

تُعرَّف الجباية البترولية بأنها مجموع العائدات الاقتصادية المتأتية من استغلال الموارد النفطية، والمتمثلة في الفرق بين قيمة الإنتاج النفطي وتكاليف استخراجه، معبَّراً عنها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل هذه الجباية مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة في الدول الريعية، كما تعكس درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على القطاع النفطي.

3. الصادرات النفطية (Oil EXP)

تشير الصادرات النفطية إلى القيمة الإجمالية للنفط الخام ومشتقاته التي يتم تصديرها إلى الخارج خلال فترة زمنية محددة. وتُعد من أهم مكونات الميزان التجاري ومصدراً رئيسياً للعملة الصعبة، كما تلعب دوراً محورياً في تمويل الإنفاق العام وتحفيز النشاط الاقتصادي.

4. أسعار النفط (Oil Price)

تُعرَّف أسعار النفط بأنها متوسط الأسعار السنوية للنفط الخام في الأسواق العالمية، والتي تتحدد وفقاً لعوامل العرض والطلب العالمية، والظروف الجيوسياسية، وقرارات الإنتاج. وتؤثر هذه الأسعار بشكل مباشر على حجم الإيرادات النفطية، وبالتالي على الأداء الاقتصادي للدول المصدّرة للنفط.

المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي بالجزائر

لمعرفة أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي بالجزائر اعتمادنا على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2024 لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وهذا باستخدام نموذج ARDL لتحديد الاثر على المدى القصير والطويل ويعد هذا النموذج الانسب للسلاسل الزمنية القصيرة عند تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات، حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال موقع البنك الدولي WB **ومنظمة OPEC وصندوق النقد العربي**.

المطلب الاول: اختبار جذر الوحدة Unit Root

لتحديد أثر محددات الجباية البترولية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2024 يتوجب علينا بداية دراسة استقراريه المتغيرات ومن ثم تقدير النموذج ARDL.

أولا: دراسة استقراريه المتغيرات عند المستوى

بداية سنقوم باختبار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الاحصائية ودرجة

تكاملها ورغم تعدد اختبارات جدر الوحدة، إلا أننا سوف سنستخدم اختبار (KPSS) وهذا نظرا لكون الاختبار أكثر مواءمة للسلاسل الزمنية القصيرة فبتالي يعطي نتائج أكثر مصداقية. الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (20–20): نتائج اختبارKPSS للاستقرارية عند المستوى

التفسير	قيمة LM-Stat.	القيمة الحرجة عند 5%	النموذج	المتغير
مستقرة عند المستوى بالنموذجين	0.326	0.46	1	GDP
	0.06	0.14	2	
غير مستقرة عند المستوى بالنموذجين	0.64	0.46	1	Oil Price
	0.17	0.14	2	
مستقرة عند المستوى بالنموذجين	0.27	0.46	1	Oil exp
	0.11	0.14	2	
مستقرة عند المستوى بالنموذجين	0.45	0.46	1	Oil rents
	0.11	0.14	2	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجEVIEWS 9 (الملحق رقم 01).

يوضح لنا الجدول اعلاه نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى، أظهرت نتائج اختبار KPSS أن معظم المتغيرات المدروسة مستقرة عند المستوى، حيث تبين أن كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)،

وصادرات النفط، والايرادات النفطية مستقرة عند المستوى في كلا النموذجين، نظراً لأن قيم إحصاء LM أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. في المقابل، تبين أن متغير أسعار النفط غير مستقر عند المستوى، حيث تجاوزت قيم LM القيم الحرجة، مما يستدعي أخذ الفروق الأولى لهذا المتغير لتحقيق الاستقرارية.

ثانيا: دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول

بما ان السلسة لم تستقر عند المستوى للمتغير اسعار النفط سنمر مباشرة لاختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول.

الجدول رقم (03-02): نتائج اختبارKPSS للاستقرارية عند الفرق الاول

التفسير	قيمة LM-Stat.	القيمة الحرجة عند 5%	النموذج	المتغير
مستقرة عند المستوى بالنموذجين	0.22	0.46	1	Oil Price
	0.13	0.14	2	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 9 (الملحق رقم 02).

أظهرت نتائج اختبار KPSS عند الفرق الأول أن متغير أسعار النفط أصبح مستقراً، حيث ان قيمة إحصاء LM أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% في كلا النموذجين، مما يدل على أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى وعليه، فإن هذا المتغير غير مستقر عند المستوى لكنه يستقر بعد أخذ الفرق الأول. لذلك سنمر مباشرة تقدير نموذج ARDL.

المطلب الثاني: تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك المقدمة من طرف Pesaran، ويتميز بأنه يمكن استخدامه فيما إذا كانت مستقرة عند مستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أي عند الفرق

الثاني. وهذا النموذج يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني (الإبطاءات) للحصول على أفضل نتائج في نموذج الإطار العام، ويعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل القصير والطويل، ويعتبر أكثر ملائمة مع حجم العينات الصغيرة. ولتقدير نموذج ARDL سنتبع الخطوات التالية:

اولا: تقدير نموذج ARDL

بداية سنقدر معلمات النموذج بالمدى القصير وتحديد درجة ابطاء كل متغيرات الدراسة

الجدول (02–04): يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL (1, 2, 1, 1) **Adj Rsq=** 0.785473 **Prob F(0.000)**					
المتغير	**المعامل (Coefficient)**	**الخطأ المعياري (Std. Error)**	**t إحصائية**	**القيمة الاحتمالية (Prob)**	**الدلالة**
GDP (-1)	-0.046366	0.128866	-0.359797	0.7244	غير معنوي
OIL_PRICE	-0.009539	0.022840	-0.417630	0.6826	غير معنوي
OIL_PRICE (-1)	0.058171	0.023540	2.471110	0.0269	معنوي
OIL_PRICE (-2)	-0.153891	0.023078	-6.668241	0.0000	معنوي
OIL_EXP	0.686906	0.137810	4.984452	0.0002	معنوي
OIL_EXP (-1)	0.755358	0.159462	4.736917	0.0003	معنوي
OIL_RENTS	0.001330	0.074843	0.017770	0.9861	غير معنوي
OIL_RENTS (-1)	-0.224292	0.072406	-3.097692	0.0079	معنوي
C	11.00879	2.139326	5.145914	0.0001	معنوي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجEVIEWS 9 (الملحق رقم 03).

تشير نتائج تقدير نموذج ARDL (1,2,1,1) إلى أن معامل التحديد المصحح (Adjusted R^2) بلغ 0.785، ما يعني أن حوالي 78.5% من التغيرات في النمو الاقتصادي (GDP) مفسَّرة بالمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وهو ما يعكس جودة تفسيرية جيدة للنموذج.

كما أظهرت قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) أن النموذج معنوي إجمالاً، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Prob F) = 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على معنوية النموذج ككل وصلاحيته للتحليل القياسي. كما ان درجة الابطاء المثلى للنموذج ظهرت عند (1 2 1 1) مثل ما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (02-05): يوضح لنا درجة الابطاء المثلى لنموذج الدراسة

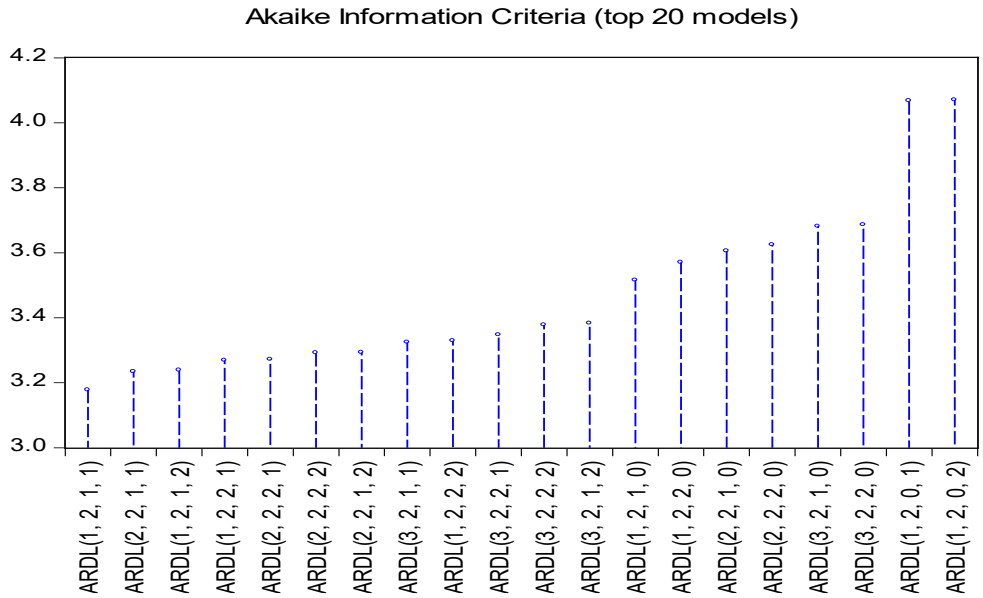

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانيا: منهج اختبار الحدود Approach Testing Bounds

الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالاعتماد على إحصائية (F) وهو ما تم تبيانه من خلال الجدول التالي بحيث:

- ✓ H0 : عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة
- ✓ H1 : وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (02-05): نتائج اختبار test Bounds

Test Statistic	Value	Signif	I(1)	I(0)
F-statistic	18.34085	%10	3.77	2.72
		%5	4.35	3.23
K		%2.5	4.89	3.69

4.29	5.61	1%	**3**	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 04).

خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول اعلاه إلى أن قيمة F المحسوبة والبالغة **18.34085** أكبر من القيم العظمى الجدولية عند مستوى المعنوية 10%، 5%، 2.5%، 1% على التوالي، فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعليه فهناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. لذلك سنقوم بتقدير معلمات النموذج على المدى الطويل.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل لمعاملات نموذج الدراسة في الجزائر والتي تشترط ان يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02–06): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
CointEq (-1)	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	-1.046366	0.128866	-8.119783	0.0000***
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL_PRICE	-0.100594	0.015798	-6.367497	0.0000***
OIL_EXP	1.378356	0.226563	6.083756	0.0000***
OIL_RENTS	-0.213082	0.067278	-3.167190	0.0069***
C	10.520978	1.847435	5.694910	0.0001***

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 05).

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب (**–1.046366**) وقيمة احتماله **0.000** أقل من1 % فهو معنوي وبالتالي الشرط محقق وهذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغير التابع (GDP) مع المتغيرات المستقلة. كما ظهرت لنا معاملات التقدير بالمدى الطويل ذو دلالة احصائية عند. 1%%10 .%5

رابعا: اختبارات صلاحية النموذج

في هذا الجزء سوف نتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية وهذا بالاستناد الى مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

أ- **اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي:**

تشير نتائج اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي من خلال الجدول أدناه بحيث:

- ✓ H0 : ثبات تباين حد الخطأ العشوائي
- ✓ H1 : عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم (02-07): نتائج اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.333388	(2,12)Prob. F	0.7229
Obs*R-squared	1.210714	(2) Prob. Chi-Square	0.5459

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 06).

من خلال نتائج اختبار Breusch-Pegan-Godfrey الموضحة في الجدول أعلاه، تبين لنا أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي لأن Prob. F = 0.7229 وهي أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الدالة المقدرة.

ب- **اختبار تجانس التباين البواقي:**

تشير نتائج اختبار تجانس التباين البواقي من خلال الجدول أدناه بحيث:

- ✓ H0 : تجانس التباين البواقي
- ✓ H1 : عدم تجانس التباين البواقي

الجدول رقم (02-08): نتائج اختبار تجانس التباين البواقي

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.839590	(5,15) Prob. F	0.3704
Obs*R-squared	0.886341	(5) Prob. Chi-Square	0.3465

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 07).

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن قيم الاحتمال 0.3704 أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية. وهي خلو النموذج من المشاكل القياسية الخاصة تجانس التباين البواقي ونقبل الفرضية الصفرية.

ج- إختبار صحة تحديد الشكل الدالي (Ramsey RESET Test)

تشير نتائج اختبار صحة تحديد الشكل الدالي من خلال الجدول أدناه بحيث:

الجدول رقم (02–09): نتائج اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test			
	Value	Df	Probability
F-statistic	0.191402	(13 ,1)	0.6689

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (الملحق رقم 08).

يتضح من الجدول أعلاه ان قيمة احتمال إحصائية (F) يساوي 0.6689 وهو أكبر من 0.05، هذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

ت- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:**

تظهر نتائج هذا الاختبار في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02–06): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

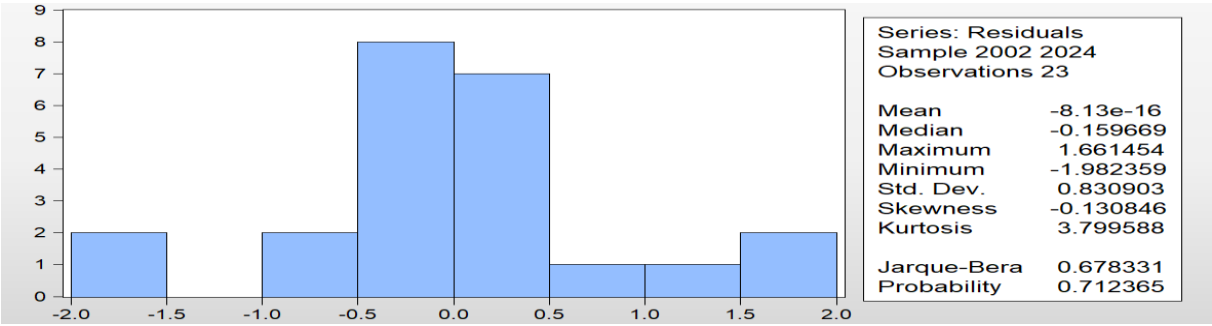

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

يتضح من الشكل اعلاه أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعيا إذ بلغت قيمة Jarque-Bera (0.678331) بقيمة احتمالية (0.712365) وهي أكبر من مختلف درجات معنوية عند 1 %، 5 %، 10 %.

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CUSUM and CUSUMSQ Test):

يهدف اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر إلى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير. ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ)..

الشكل (02–07): يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي

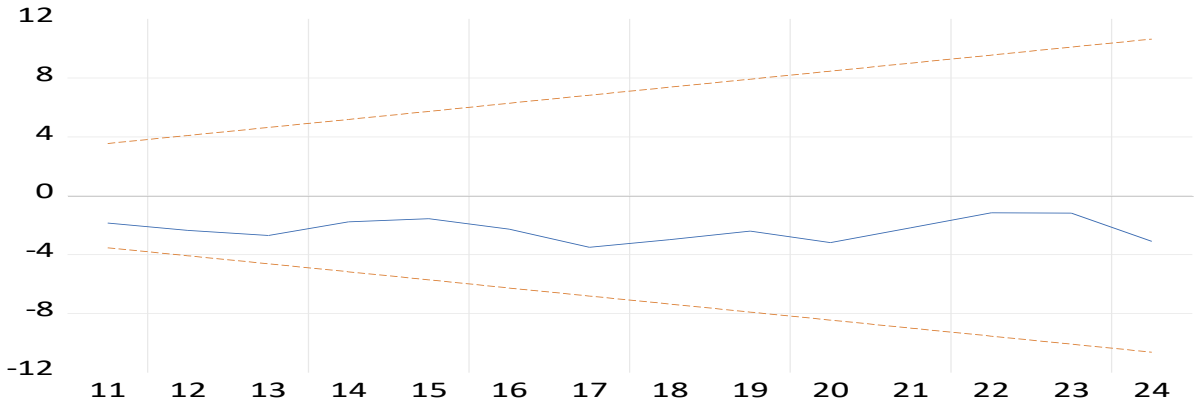

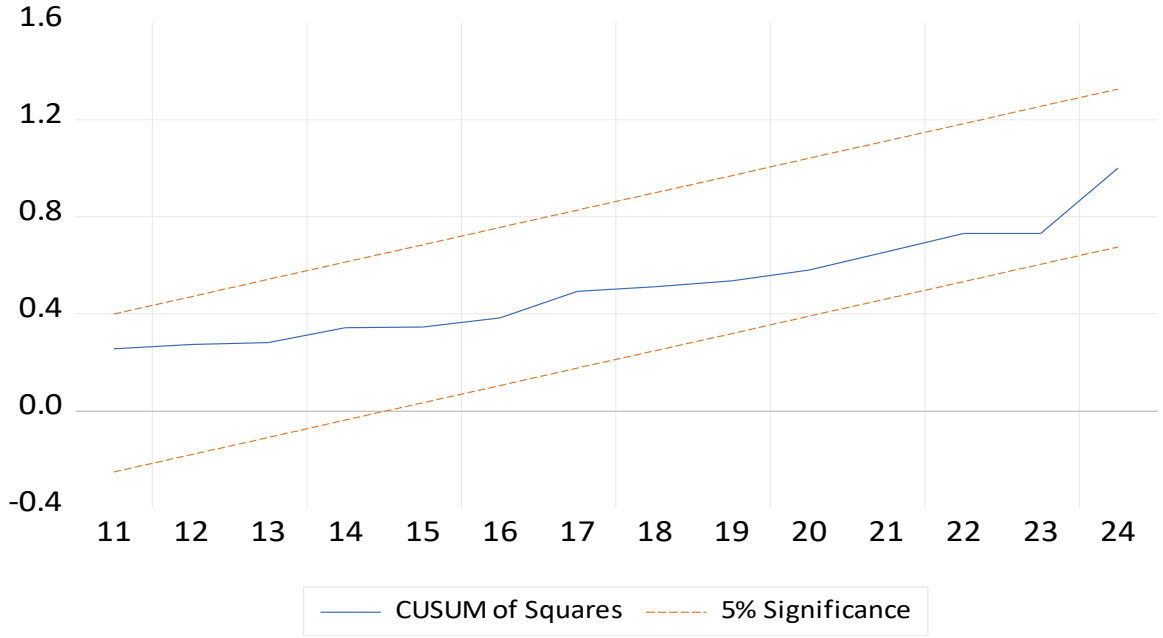

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على EVIEWS09

يبين لنا من الشكل أعلاه أن احصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % وهذا يعني ان المعاملات المقدرة لنموذج المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، كما ان اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) فقد وقعت ايضا داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % .بشكل عام يمكننا أن نؤكد من خلال هذين الاختبارين أن هناك استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

سادسا: تفسير نتائج الدراسة

بناءا على نتائج التقدير لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL والذي اظهر لنا ان معامل التحديد المصحح بنسبة 78.54 % وهذا دليل على ان المتغيرات المستقلة OIL RENTS

OIL PRICE – OIL EXP – استطاعت بشكل كبير ان تفسر المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي GDP ؛ كما ان النموذج اعطى جودة احصائية بحيث قيمة احتمال فيشر قدرت ب 0.000، كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة -1.0463 ودو دلالة احصائية عند 1% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الدراسة وقوة ارجاع التوازن من المدى القصير الى المدى الطويل بسرعة . كما ان معاملات التقدير اظهرت لنا المعنوية الاحصائية وفيما يلي سنقدم تفسر لمتغيرات الدراسة كل على حدى:

أسعار النفط (OIL_PRICE)

في الأجل القصير، يتضح أن تأثير أسعار النفط في الفترة الحالية غير معنوي، حيث بلغ المعامل (-0.009539) و(Prob = 0.6826)، مما يدل على أن التغيرات الآنية في الأسعار لا تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي. إلا أن هذا التأثير يظهر بشكل ديناميكي، حيث سجلت القيمة المتأخرة بفترة واحدة أثراً موجباً ومعنوياً (0.058171) و(Prob = 0.0269)، وهو ما يعكس استفادة مؤقتة من تحسن الأسعار.
في المقابل، يظهر أثر سلبي قوي عند الإبطاء لفترتين، حيث بلغ المعامل (-0.153891) و(= Prob 0.0000)، مما يشير إلى أن صدمات أسعار النفط تؤدي لاحقاً إلى آثار عكسية.
أما في الأجل الطويل، فقد بلغ معامل أسعار النفط (-0.100594) عند و(Prob = 0.0000)، وهو تأثير سلبي ومعنوي، ما يدل على أن ارتفاع أسعار النفط لا يدعم النمو المستدام، بل قد يؤدي إلى اختلالات هيكلية مثل ضعف التنويع الاقتصادي والاعتماد المفرط على القطاع النفطي.

الصادرات النفطية (OIL_EXP)

تشير نتائج الأجل القصير إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي قوي للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامل الفترة الحالية (0.686906) و(Prob = 0.0002)، كما سجلت القيمة المتأخرة بفترة واحدة (0.755358) و(Prob = 0.0003)، مما يعكس استمرارية الأثر الإيجابي.
وفي الأجل الطويل، بلغ المعامل (1.378356) و(Prob = 0.0000)، مما يؤكد أن الصادرات النفطية تمثل محركاً أساسياً ومستداماً للنمو الاقتصادي، من خلال دعم الإيرادات الخارجية وزيادة القدرة على الإنفاق والاستثمار.

الجباية البترولية (OIL_RENTS)

في الأجل القصير، لا يظهر تأثير معنوي مباشر للجباية البترولية في الفترة الحالية، حيث بلغ المعامل (0.001330) و(Prob = 0.9861)، مما يدل على غياب الأثر الفوري. غير أن التأثير يصبح سلبياً ومعنوياً عند الإبطاء، حيث بلغ المعامل (-0.224292) بقيمة و(Prob = 0.0079)، مما يعكس وجود آثار تأخيرية سلبية.

أما في الأجل الطويل، فقد بلغ المعامل (-0.213082) عند و(Prob = 0.0069)، وهو تأثير سلبي ومعنوي، ما يشير إلى أن الاعتماد على الجباية البترولية يعيق النمو الاقتصادي، بسبب سوء تخصيص الموارد وضعف التوجه نحو الاستثمار المنتج، وهو ما يعزز خصائص الاقتصاد الرجعي.

خلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي بالجزائر من 2000-2024 باستخدام نموذج ARDL، من خلال إدراج متغيرات أسعار النفط، الصادرات النفطية، والجباية البترولية، وذلك في إطار تحليل ديناميكي يميز بين الأجلين القصير والطويل. وقد أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما أكدته دلالة معامل تصحيح الخطأ الذي جاء سالباً ومعنوياً، مما يعكس سرعة تكيف الاقتصاد مع الاختلالات قصيرة الأجل وعودته إلى مسار التوازن.

على مستوى الأجل القصير، بينت النتائج أن تأثير المتغيرات النفطية يتسم بالديناميكية، حيث لا يظهر تأثير فوري لبعض المتغيرات مثل أسعار النفط والجباية البترولية، بينما يتجلى تأثيرها عبر فترات الإبطاء. في المقابل، برزت الصادرات النفطية كعامل إيجابي ومعنوي في دعم النمو الاقتصادي، مما يعكس الدور الحيوي للتدفقات الخارجية من العملة الصعبة في تحفيز النشاط الاقتصادي.

أما في الأجل الطويل، فقد أظهرت النتائج أن الصادرات النفطية تمثل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، في حين أن كل من أسعار النفط والجباية البترولية لهما تأثير سلبي ومعنوي. ويعكس ذلك طبيعة الاقتصاد الرجعي، حيث لا يؤدي ارتفاع الإيرادات النفطية بالضرورة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، بل قد يساهم في تعميق الاختلالات الهيكلية، خاصة في ظل ضعف التنويع الاقتصادي وسوء تخصيص الموارد.

كما أكدت الاختبارات التشخيصية (عدم وجود ارتباط ذاتي وعدم تجانس التباين) سلامة النموذج من الناحية القياسية، مما يعزز موثوقية النتائج المتحصل عليها. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، غير أن هذا الاعتماد لا يترجم دائماً إلى نمو اقتصادي فعال، خاصة في ظل غياب سياسات رشيدة لإدارة العوائد البترولية.

وعليه، تبرز ضرورة توجيه الجباية البترولية نحو الاستثمار المنتج، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للنمو، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

سمحت لنا هذه الدراسة بتسليط الضوء على العلاقة بين الجباية البترولية والصدمات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر وحيث تمكنا من الحصول على فكرة عامة عن ماهية الجباية البترولية والنمو الاقتصادي وما ينطوي عليه.

حيث أثبتت العديد من الدراسات على وجود ارتباط قوي بين الجباية البترولية والصدمات النفطية و تأثيرهما على النمو الاقتصادي وهو ما تسعى هذه الدراسة الى تحليله واثباته من خلال اسقاطه على حالة الجزائر

بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية للجباية البترولية والصدمات النفطية والنمو الاقتصادي واستندنا إلى بعض الدراسات السابقة وما يميز دراستنا على الدراسات الأخرى.

أما الفصل الثاني، فقد تضمن دراسة قياسية هدفت إلى اختبار وتحليل طبيعة العلاقة بين الجباية البترولية والصدمات النفطية وانعكاساتهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها استنادًا إلى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

نتائج واختبار فرضيات الدراسة:

لقد تم إعداد ثلاث فرضيات مسبقاً والتي تمثل إجابات أولية للإشكالية المطروحة وبعد إجراء الاختبارات اللازمة فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الفرضية الأولى: يوجد أثر إيجابي للجباية البترولية على النمو الاقتصادي بالجزائر على المدى الطويل خلال الفترة (2000-2024). رفض الفرضية، حيث أظهرت نتائج النموذج أن معامل الجباية البترولية في الأجل الطويل جاء سالبًا ومعنويًا إحصائيًا، إذ بلغ (-0.213082) عند مستوى معنوية (Prob = 0.0069). ويعكس ذلك أن الاعتماد المفرط على الجباية البترولية لا يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، بل قد يؤدي إلى اختلالات هيكلية وضعف تنويع الاقتصاد، نتيجة توجيه الموارد نحو الاستهلاك بدل الاستثمار المنتج.
- الفرضية الثانية: يوجد أثر إيجابي للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر على المدى الطويل خلال الفترة (2000-2024). نقبل الفرضية، حيث بينت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي إحصائيًا للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، إذ بلغ معاملها في الأجل الطويل (1.378356) عند مستوى معنوية (Prob = 0.0000). ويدل ذلك على أن الصادرات النفطية تمثل مصدرًا رئيسيًا لدعم النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإيرادات الخارجية وزيادة القدرة على التمويل والاستثمار.
- الفرضية الثالثة: يوجد أثر إيجابي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي بالجزائر على المدى الطويل خلال الفترة (2000-2024). نرفض الفرضية، لأن نتائج الدراسة أظهرت أن معامل أسعار النفط في

الأجل الطويل كان سالبًا ومعنويًا إحصائيًا، حيث بلغ (-0.100594) عند مستوى معنوية (Prob = 0.0000). ويشير ذلك إلى أن ارتفاع أسعار النفط لا ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي بصورة مستدامة، بسبب استمرار التبعية للمحروقات وضعف التنويع الاقتصادي، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات السوق النفطية.

توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة، نقترح مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

-ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة لتقليل التبعية المفرطة للجباية البترولية، وحماية الميزانية العامة من تذبذبات أسعار النفط العالمية.

-تفعيل دور صناديق ضبط الإيرادات (مثل صندوق ضبط الموارد) لامتصاص أثر الصدمات النفطية السالبة وضمان استدامة الإنفاق العمومي في فترات الركود.

-توجيه الفائض من الجباية البترولية نحو القطاعات الإنتاجية (خارج قطاع المحروقات) كالفلاحة والصناعة والخدمات، لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية.

آفاق الدراسة:

نظراً لأهمية الموضوع، فإننا نجد أنه قد يشمل العديد من المجالات الجديرة بالدراسة، والتي يمكننا اقتراح بعض الإشكاليات البحثية مستقبلاً منها:

- أثر التحول الطاقوي العالمي على استدامة الجباية البترولية في الجزائر: رؤية استشرافية.
- دور التنويع الاقتصادي في الحد من انتقال أثر الصدمات النفطية إلى الاقتصاد الكلي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- شامية، أ. ز. (2005). الأسس المالية العامة. دار وائل للنشر.
- شرفات، ع. (2010). مدخل لسياسات التنمية والنمو الاقتصادي: نظريات، نماذج، واستراتيجيات. دار الراية للنشر والتوزيع.
- عودة، ع. ا. ع. (2004). المالية العامة (ط1). دار الفكر الجامعي.
- هندي، ك. (د.ت). الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة الشركات الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر. دار الهدى.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

- ابن علال، ف. (2025). تحليل تأثير سياسات الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) مذكرة ماستر، جامعة الوادي
- بن سامة، ز. (2011). أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر للفترة 1970–2010 [مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد]
- بن يحيى، ع. (2017). أثر الجباية البترولية على الميزانية العامة للدولة في الجزائر [مذكرة ماستر، جامعة الجلفة]
- بامون، ل.، & بنان، ع. (2020). النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر[مذكرة ماستر، جامعة معسكر]
- جوهر، ش. (2003). بناء نموذج لتقدير تذبذب الجباية البترولية في الجزائر [مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3]
- خير الدين، و. (2013). ماهية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة (قطاع المحروقات): دراسة حالة الجزائر [مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة]
- شريف، م. (2010). السياسة الجبائية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر[مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد]
- عبادة، ع. ا. (2011). محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية [أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة]
- عايد، و. (2022). أثر التحليل المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر: دراسة قياسية للفترة (1995-2021) [مذكرة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت]

- ولهي، ب. (2012) النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة (حالة الجزائر) [رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس].

ثالثاً: المجلات والدوريات

- إبراهيم، ع. ا. (د.ت). أثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية في الناتج المحلي للجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980–2016. مجلة دفاتر اقتصادية، 9(1).
- حمادي، ن.، & خاطر، ط. (2025). تأثير الصدمات النفطية على مؤشر الضعف الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2024. مجلة دراسات اقتصادية.
- دبار، ع. ا.، & بوصبيع صالح، ر. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2020 باستخدام نموذج ARDL. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 6(4).
- عصماني، م. (2016). دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2001–2014. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 9(1).
- عالي، ح. (د.ت). استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية. مجلة فرقة التنمية الأسرية، 4.
- محمد، ي. ا. (2010). أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي. مجلة الرافدين للحقوق، 12(46).
- ملواح، ف. (2020). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990–2018). مجلة الاقتصاد وإحصاء تطبيقي، 17.
- ماجن، م. م. (2017). الصدمات النفطية: الأسباب والانعكاسات وسبل العلاج. مجلة المعيار. المركز الجامعي تيسمسيلت،06.
- مراح، ي. (2023). الجباية البترولية في الجزائر وتحديات التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 8(2).

❖ المراجع باللغة الأجنبية

Abubakar, M., & Yahaya, O. A. (2024). Which corporate owners are relevant in reducing earnings management ? *Finance, Accounting, and Economic Insights, 9*(23), 16–75.

Chekouri, S. M., Chibi, A., & Benbouziane, M. (2017). Algeria and the natural resource curse : Oil abundance and economic growth. *Middle East Development Journal, 9*(2), 233–255.

Hassan, A. A., & Masan, S. (2015). Dynamic relationships between oil revenue, government spending and economic growth in Oman. *International Journal of Business and Economic Development, 3*(2), 94–115.

Khenafer, A., Laour, A., & Merdjana, B. (2025). *The impact of oil price fluctuations on petroleum tax revenues during the period 1990–2022*. Green Economy and Renewable Energy Laboratory, Abbas Laghrour University.

Maku, O., & Oyelade, A. O. (2018). The dynamic relationship between oil revenue, government spending and economic growth in Nigeria. *International Journal of Research and Innovation in Social Science, 2*(4), 36–46.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى لاختبار KPSS في النموذجين

المتغير GDP:

Null Hypothesis: GDP is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.32653...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: GDP is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.06627...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المصدر: مخرجات EVIEWS09

المتغير Oil Exp

Null Hypothesis: OIL_EXP is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.27602...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: OIL_EXP is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.11975...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المتغير Oil Price

Null Hypothesis: OIL_PRICE is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.64137...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: OIL_PRICE is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.17312...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المصدر: مخرجات **EVIEWS09**

المتغير **oil rents**

Null Hypothesis: OIL_RENTS is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.45184...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: OIL_RENTS is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.11875...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

الملحق رقم 02: دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند الفرق الاول لاختبار KPSS

المتغير D (Oil price)

الملاحق

Null Hypothesis: D(OIL_PRICE) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.22492...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.73900...
	5% level	0.46300...
	10% level	0.34700...

Null Hypothesis: D(OIL_PRICE) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Used-specified) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.13652...
Asymptotic critical values*:	1% level	0.21600...
	5% level	0.14600...
	10% level	0.11900...

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 03: نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 04/02/26 Time: 00:21
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): OIL_PRICE OIL_EXP OIL_RENTS
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 81
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.046366	0.128866	-0.359797	0.7244
OIL_PRICE	-0.009539	0.022840	-0.417630	0.6826
OIL_PRICE(-1)	0.058171	0.023540	2.471110	0.0269
OIL_PRICE(-2)	-0.153891	0.023078	-6.668241	0.0000
OIL_EXP	0.686906	0.137810	4.984452	0.0002
OIL_EXP(-1)	0.755358	0.159462	4.736917	0.0003
OIL_RENTS	0.001330	0.074843	0.017770	0.9861
OIL_RENTS(-1)	-0.224292	0.072406	-3.097692	0.0079
C	11.00879	2.139326	5.145914	0.0001

R-squared	0.863483	Mean dependent var	3.021739
Adjusted R-squared	0.785473	S.D. dependent var	2.248829
S.E. of regression	1.041593	Akaike info criterion	3.205550
Sum squared resid	15.18881	Schwarz criterion	3.649874
Log likelihood	-27.86383	Hannan-Quinn criter.	3.317297
F-statistic	11.06888	Durbin-Watson stat	1.817802
Prob(F-statistic)	0.000072		

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملاحق

الملحق رقم 04: نتائج اختبار test Bounds

ARDL Bounds Test
Date: 04/02/26 Time: 00:25
Sample: 2002 2024
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	18.34085	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 05: تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 1)
Date: 04/02/26 Time: 00:26
Sample: 2000 2024
Included observations: 23

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL_PRICE)	-0.009539	0.022840	-0.417630	0.6826
D(OIL_PRICE(-1))	0.153891	0.023078	6.668241	0.0000
D(OIL_EXP)	0.686906	0.137810	4.984452	0.0002
D(OIL_RENTS)	0.001330	0.074843	0.017770	0.9861
CointEq(-1)	-1.046366	0.128866	-8.119783	0.0000

Cointeq = GDP - (-0.1006*OIL_PRICE + 1.3784*OIL_EXP -0.2131 *OIL_RENTS + 10.5210)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL_PRICE	-0.100594	0.015798	-6.367497	0.0000
OIL_EXP	1.378356	0.226563	6.083756	0.0000
OIL_RENTS	-0.213082	0.067278	-3.167190	0.0069
C	10.520978	1.847435	5.694910	0.0001

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملاحق

الملحق رقم 06: اختبار ثبات التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.333388	Prob. F(2,12)	0.7229
Obs*R-squared	1.210714	Prob. Chi-Square(2)	0.5459

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 07: اختبار تجانس التباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.839590	Prob. F(1,20)	0.3704
Obs*R-squared	0.886341	Prob. Chi-Square(1)	0.3465

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملحق رقم 08: اختبار RAMSEY

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) OIL_PRICE OIL_PRICE(-1) OIL_PRICE(-2) OIL_EXP OIL_EXP(-1) OIL_RENTS OIL_RENTS(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.437495	13	0.6689
F-statistic	0.191402	(1, 13)	0.6689

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.220384	1	0.220384
Restricted SSR	15.18881	14	1.084915
Unrestricted SSR	14.96843	13	1.151417

المصدر: مخرجات EVIEWS09

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الجباية البترولية والصدمات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 2000-2024. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج ARDL (اختبار الحدود للتكامل المشترك). خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات الدراسة، مع وجود تأثير إيجابي ومعنوي للجباية البترولية على النمو الاقتصادي، وتأثير سلبي للصدمات النفطية السالبة على المدى الطويل والقصير، مما يعكس تبعية النمو لتقلبات أسواق الطاقة العالمية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الجباية البترولية، الصدمات النفطية، نموذج ARDL، الجزائر.

Abstract:

The aim of this study was to measure the impact of petroleum taxation and oil shocks on economic growth in Algeria, relying on annual data for the period between 2000 and 2024. Using an ARDL model (Bounds Testing approach). The study found the presence of a long-term cointegration relationship among the variables under investigation, with a significant positive effect of petroleum taxation on economic growth. However, there was a negative effect of negative oil shocks on growth in both the long and short run, reflecting the dependence of the national economy on global energy market fluctuations.

Keywords: Economic growth, Petroleum taxation, Oil shocks, ARDL model, Algeria.

Résumé :

Cette étude vise à mesurer l'impact de la fiscalité pétrolière et des chocs pétroliers sur la croissance économique en Algérie, en s'appuyant sur des données annuelles couvrant la période 2000-2024. Pour atteindre cet objectif, le modèle ARDL (Autorégressive Distributed Lag) a été utilisé. L'étude a conclu à l'existence d'une relation de cointégration à long terme entre les variables étudiées, avec un effet positif et significatif de la fiscalité pétrolière sur la croissance économique. En revanche, un effet négatif des chocs pétroliers défavorables a été observé à court et à long terme, reflétant la dépendance de la croissance vis-à-vis des fluctuations des marchés énergétiques mondiaux.

Mots-clés : Croissance économique, fiscalité pétrolière, chocs pétroliers, modèle ARDL, Algérie.